اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق - ص.ب : 3800
فاكس : 3339227
هاتف : 3335852

المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر
التكامل العربي
في مجال انتاج المحاصيل الاستراتيجية
وتحقيق الأمن الغذائي العربي

نحو تكامل زراعي عربي لتطوير انتاج المحاصيل الاستراتيجية

اعداد

الزميل : صلاح عبد الوهاب عبد الباقي

نقابة المهندسين الزراعيين
الجمهورية العراقية

بيروت 8 - 11 / 9 / 1997

المحتويـــــــات

القســـم الاول

	الصفحـــة
واقـع الاداء الـزراعـــــي	١
ـ تفـاقم مشكلـة الغـذاء في الوطن العربي	١
ـ اداء القطـاع الزراعي	٣
أولا ـ تطورات أوضاع الانتاج الزراعي	٣
ثانيا ـ تطورات نسبة الاكتفاء الذاتي	٣
ثالثا ـ تطورات الفجوة الغذائية	٤
رابعا ـ بنيان التجارة الخارجية العربية	٥
ـ الصادرات الزراعية	٥
ـ الواردات الزراعية	٦

القسم الثاني

المحاور الاساسية للتكامل الزراعي العربي	٧
الفرع الاول ـ تنسيق سياسات الانتاج الزراعي	٨
أولا ـ سياسات استغلال الموارد الارضية والمائية والبشرية	٨
أ ـ الموارد الارضيـــة	٨
ب ـ الموارد المائيـة	٩
ج ـ الموارد البشريـة	١٠
ثانيا ـ السياسات المكملة لسياسة الموارد	١١
١ ـ السياسة الاستثماريـــة	١١
أ ـ السياسات القطرية	١١
ب ـ سياسات تطوير الاستثمارات القومية	١٣
٢ ـ السياسات المالية والنقدية والائتمانية	١٤
٣ ـ سياسات التجارة الخارجية	١٤
٤ ـ سياسات البحث العلمي والتطوير التقاني	١٥
٥ ـ السياسات السعرية	١٧
٦ ـ السياسات التسويقية	١٧

الفرع الثاني ـ مبدأ الميزة النسبية والاستغلال الامثل للموارد ١٩
أولا ـ سياسات الاكتفاء الذاتي في التوجيهات القطرية ١٩
ثانيا ـ سياسات الاكتفاء الذاتي في خطط التنمية القطرية ١٩
ثالثا ـ مبدأ الميزة النسبية في مشروعات برامج الامن الغذائي العربي ٢٠
رابعا ـ الاثار الايجابية لبرامج الامن الغذائي في اطار الميزة النسبية ٢٠
خامسا ـ الميزة النسبية والاستراتيجيات البديلة بعد " الجات " ٢٢
سادسا ـ توجهات الاستراتيجية البديلة ٢٢
الفرع الثالث ـ تنسيق وتبادل البحوث والخبرات بين البلدان العربية ٢٤
أولا ـ واقع العمل العربي المشترك في مجال البحث العلمي الزراعي ٢٤
ثانيا ـ مبررات تنسيق وتبادل البحوث والخبرات واساليب الانتاج الحديثة بين البلاد العربية . ٢٤
ثالثا ـ الفجوة التكنولوجية في الزراعة العربية ٢٥
١ ـ ٢ ـ مستوى استخدام مستلزمات الانتاج ٢٥
أ ـ نصيب الوحدة الارضية من العمالة ٢٦
ب ـ نصيب الوحدة الارضية من المكائن والمعدات الرأسمالية ٢٦
ج ـ مستوى استخدام الاسمدة الكيميائية ٢٧
٢ ـ معدل الانتاجية ٢٧
أ ـ الانتاجية في القطاع النباتي ٢٧
ب ـ الانتاجية في القطاع الحيواني ٢٧
رابعا ـ أثر استخدام التقانة الزراعية في الوطن العربي ٢٨
خامسا ـ الاستراتيجية البديلة للعمل العربي المشترك ٢٩
سادسا ـ التوجه نحو تأسيس مركز قومي للبحوث العلمية العربية . ٣٠

القسم الاول

واقع الاداء الزراعي العربي

تمهيد

١ - تفاقم مشكلة الغذاء في الوطن العربي

يواجه الوطن العربي اليوم أخطر التحديات التي تهدد واقعه ومستقبله ومايهمنا من بينها في هذه الدراسة التحدى الكبير المتمثل بمشكلة الغذاء التي استعصى امرها على أمتنا ، رغم ماتملكه من الموارد المادية والبشرية والمالية ، اذ تقف امام هذه المشكلة تحديات متنوعة ومتشابكة ، منها ماهو محلي ،ومنها ما هو خارجي وعالمي . وتتمثل التحديات المحلية باختلال بنيان الاقتصاد القومي وانخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي ،بسبب تخلف الجهاز الانتاجي العربي ،مما جعل هذا الاقتصاد يعاني من حالة انكشاف على الخارج بشكل رهيب ويخضع لتبعية لامثيل لها ، فضلا عما افرزه تخلف الجهاز الانتاجي من شيوع ظاهرة البطالة بشقيها السافروالمقنع نتيجة سوء استغلال الموارد الطبيعية المتاحة ،مما أدى الى ضعف القدرات الاستثمارية في معظم الاقطار العربية . ونجم عن ذلك كله تردى المستوى الغذائي للفرد العربي بسبب عدم مواكبة الانتاج الزراعي للطلب عليه وبالتالي حصول فجوة غذائية واسعة أدت الى الاعتماد على الخارج في غلقها أوالتخفيف من حدتها ،خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية ذات الوشيقة بحياة الانسان العربي .

لقد كان من شأن الاعتماد على الخارج ان نجم عنه اختلاف في الموازين التجارية وموازين المدفوعات لغالبية اقطارالوطن العربي ، والذى عولج من قبل الاقطار العربية الفقيرة بالقروض التي أدت هي الاخرى الى ارهاق موازين المدفوعات ،وبالتالي تحجيم استيراد سلع الاستثمار التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية ،التي لو تم تحقيق أهدافها لساعد ذلك في تخفيف حدة الاستيراد من سلع الغذاء وغيرها بل لعل اسهام تلك الاهداف بفتح باب التصدير الذى من شأنه ان يحقق التوازن في الميزانين التجارى العام والتجارى الزراعي مع الوصول الى درجة في موازنة ميزانية النقد الاجنبي .

وتكمن المشكلة الرئيسية في كل هذه المتغيرات بتخلف القطاع الزراعي، حيث تسوده ظاهرة انتاج الكفاف ،وتكبله من ناحية اخرى ظاهرة الزراعة التقليدية ،التي هي الاخرى ناجمة عن ظاهرة تفتت الحيازات وتخلف الريف وضعف الاسواق وتدني مستوى اداء الخدمات المساندة بما فيها ضعف القدرات البحثية وقصورالارشاد الزراعي ،وضيق

الامكانيات المتعلقة بالاستثمار ،وضعف الائتمان الى غير ذلك من الاسباب التي تتداخل فيمابينها لتشكل كل منهاسببا ونتيجة لغيرها على رأى "مردال " . وهكذا اصبح الوطن العربي يعيش في حلقة مفرغة لامخرج منها الا بمعجزة تنموية وسياسات رشيدة على المستويين القطرى والقومي .

من هذا المنطلق تم اعداد هذه الدراسة لمناقشة رؤيا علمية لتحديد استراتيجية بديلة من شأنها ان تؤكد على تحديد معالم رئيسية للعمل العربي المشترك تستدعيها كل الاسباب آنفة الذكر والتي تتمثل بثلاث مرتكزات علمية هي أولا : تنسيق السياسات وثانيا : اعتماد مبدأ الخبرة النسبية وثالثا : تنسيق وتبادل البحوث والخبرات واساليب الانتاج الحديثة ، كاستراتيجية ملائمة لانتشال الواقع الزراعي العربي من هوته وذلك من خلال تطوير وتوسيع انتاج سلع الغذاء .

ان مما يزيد الامر تعقيدا في مشكلة الغذاء العربي تعاظم أثر التحديات الخارجية والمتمثلة بالتضخم العالمي الناجم عن الازمة الاقتصادية التي تشيع في الدول الصناعية المتقدمة وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية ،وما سوف يعكسه تحرير التجارة العالمية في اطار " اتفاقية الجات " من اثار سلبية على اقتصاديات الوطن العربي ، وبالاخص الجانب الغذائي منه ، وانخفاض المخزون العالمي من سلع الغذاء الرئيسية وخاصة القمح والرز والذرة [1] " هذا غيرماتمارسه الشركات متعددة الجنسية من خلال قبضتها المحكمة على تجارة سلع الغذاء الرئيسية وتمركز تجارة التكنولوجيا بين يديها [2] ، هذا بالاضافة الى ماتمارسه منظمة الدول الاوربية للطاقة من الضغط المتواصل على اسعار النفط والعمل خفضه الى ادنى مستوى ممكن ، مما يؤدى الى شل قدرة هذا الشريان الحيوى لواقع حياة ومستقبل الامة العربية .

وتجدر الاشارة الى ان تجارب التجارة النفطية قد تحولت من تجمع للبائعين يمارسون تأثيرهم في سوق النفط العالمية ، الى تجمع مشترين يتحكمون هم بهذه الاسعار كيفما يشاؤون [3] ، وليس هذا فقط فهناك انخفاض في المخزون العالمي من سلع الغذاء الرئيسية اضافة الى الضغوط الاقتصادية التي تمارسها مؤسسات التمويل الدولية ، وعلى رأسها بنك الاعمار الدولي وصندوق النقد الدولي من حيث فرضهما سياسات اقتصادية لاتتلائم معظمها مع طبيعة وظروف البلدان النامية ومنها الاقطار العربية .

ومما يضيف لهذه التحديات عقبات اخرى تتمثل بما تبتغي اسرائيل والقوى الاستعمارية من تنفيذه مشروعات اقتصادية تخفي وراءها ابعادا سياسية ،تهدف اساسا لطمس الهوية العربية وذلك من خلال تحجيم دور السوق العربية المشتركة - رغم ماتعانيه من شلل - وبالتالي القضاء على آخر رمق لهذه الامة في تحقيق التكامل الاقتصادى العربي . ويتمثل هذا التحدى الجديد بنظامي " السوق الشرق أوسطي" و"السوق المتوسطي " .

---

(١) - توقعات الاغذية - الاعداد ٧و٨و٩و١٩٩٦ - روما ١٩٩٦

(٢) لقد بلغ اجمالي صادراتها من الحبوب (١٤٠) مليون طن في عام ٩٨٩ومن المتوقع ان يصل الى (٢٠٠)مليون طن في النصف الاول من التسعينات .
المنظمةالعربية للتنمية الزراعية - تقرير التنمية لعام ٩٩٣-ص/٣٢

(٣) د. علي خليفة الكوارى - وكالة الطاقة الدولية والاوضاع النفطية العربية - مجلة المستقبل العربي - العدد - ١٢٧- ١٩٨٩ - ص/١٢٠

٢ - اداء القطاع الزراعي العربي

يتسم القطاع الزراعي العربي بظاهرة انكشافه على الخارج وذلك بسبب تدني حجم الانتاج وانخفاض الانتاجية وبطء معدل نموه واتساع حجم الفجوة الغذائية لتدني مستوى الاكتفاء الذاتي .

أولا - تطورات اوضاع الانتاج الزراعي

يرجع انخفاض حجم الانتاج وضآلة تزايده الى انخفاض معدل نموه اذ تراوح هذا المعدل بالنسبة لمحاصيل الغذاء الرئيسية بين ناقص (١ر٥٠ ٪) و ٤ر٦٠٪ وذلك خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (١)

جدول رقم (١)

تطور الانتاج في المجموعات الغذائية الرئيسية ومعدل نموه

خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (الكمية : الف طن)

السنة	حبوب	قمح	بقوليات	بذورزيتية	خضر	فاكهة	لحوم
١٩٨٠	٢٦٢١٧	٢٤٤٥	١٠٨٥	٢٧٢٣	٢٠١٩٠	١١٥٧٦	٢٤٤٥
١٩٩٠	٣٤٧١٤	٤٩٨٥ ٤٩٨٥	١٣٣٧	١٩٨٦	٢٦٣١١	١٧٣٩٠	٣٧٢٨
معدل النمو٪	٢ر٨٥	٣ر٧٦	٢ر١٠	(٠ر٩٠)	٢ر٧٠	٤ر١٦	٤ر٣٠

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - استشراف صورة الزراعة لعام (٢٠٠٠) الخرطوم - ١٩٩٤ جدول (١ - ٦) ص - ٢٤

ويلاحظ انخفاض معدل النمو لكل المحاصيل - وخاصة الحبوب وفي مقدمتها القمح مقاسا بمعدل نمو الطلب الذى لايقل عن ٦٪ بسبب تزايد السكان وتحسن مستويات المعيشة .

ثانيا - تطورات نسبة الاكتفاء الذاتي

يعيش الوطن العربي منذ بداية السبعينات وحتى اليوم حالة عجز غذائي بسبب انخفاض حجم الانتاج اذ تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب مابين ٥ر٤٨٪ و٧ر٦١٪ خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٩٢ ،باستثناء الخضروالفاكهة والاسماك حيث تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها بين ٩٠٪ و٩٨٪ وتجاوزت ذلك في الاسماك (٢).

جدول رقم (٢)

نسبة الاكتفاء الذاتي للمجموعات الغذائية الرئيسية

السنة	حبوب	قمح	بقوليات	بذور زيتية	خضر	فاكهة	لحوم
١٩٩٣	٦٠ر٨٤	٦٢ر٥٤	٧١ر٧٤	٣٤ر٩١	٩٧ر٦٠	٩٨ر٨١	٨٢ر٠١
١٩٩٤	٥٩ر٢١	٥٨ر٩٠	٦٤ر٩٠	٤٣ر٩٢	٩٧ر٥٥	٩٩ر٦٤	٨٠ر٥٤

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - اوضاع الامن الغذائي - ٩٩٥جدول(٦-٥)ص/١٥٤

(١) المنظمةالعربية للتنمية الزراعية - تقييم الاستراتيجيات البديلة- ٩٩٤-ص ١١-١٣وجدول(١)ملحق

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - اوضاع الامن الغذائي العربي -١٩٩٥-ص/١٥٣وجدول(٣)ملحق

ثالثا - تطورات الفجوة الغذائية

على الرغم من حصول تحسن في انتاج بعض محاصيل الغذاء الرئيسية ،ومنها الحبوب والبقوليات والخضروالفاكهة ،وكذلك تحقق زيادة في محصول القمح حيث ارتفع من ٢٧ر٣٣ / مليون طن في عام ١٩٨٢ الى نحو ٤٢ر٩٣مليون طن في عام ١٩٩١ ،على الرغم من ذلك فان الفجوة الغذائية لازالت واسعة بالنسبة لمعظم محاصيل الغذاء الرئيسية ،يؤكد ذلك ارتفاع قيمة الفجوة من ٨ر٦٣١ مليار دولار في عام ١٩٩١ الى نحو٧٧٦ر٩مليارفي عام ١٩٩٢ هذامع العلم ان قيمة الفجوة في عام ١٩٨٠ كانت قد بلغت نحو ٤٩ر١٠مليارردولار،ووصلت في عام ١٩٩٣الى نحو٤ر١٣ مليار دولار (١).

ان نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي قد تحققت في مجموعة الخضروالفاكهة والاسماك في حين أن هناك لايزال العجز قائما وشديدا في مجموعة السكر والمحاصيل الزيتية - يوضح الرسم البياني (١) تطور القيمة الاجمالية للفجوة الغذائية لمجموع السلع الغذائية في الوطن العربي .

شكل (١)

تطورالقيمة الاجمالية للفجوة الغذائية لمجموعة السلع الغذائية في الوطن العربي

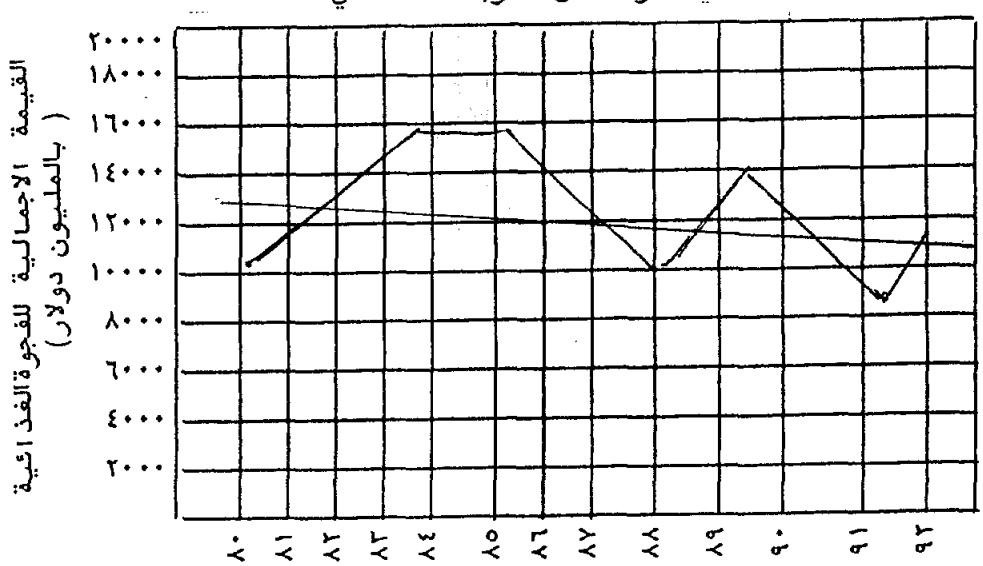

ويلاحظ من البيانات المتاحة ان كمية الفجوة في الحبوب ارتفعت من ٧ر٢٤مليون طن في عام ١٩٩١ الى نحو٧ر٢٦مليون طن في عام ٩٩٦٢ أى بنسبة زيادة مقدارها٨٪وارتفعت كذلك قيمتها تبعا لذلك من ٣ر٩٦٠ مليار دولار الى نحو٦٠٧ر٤مليارردولارلنفس الفترة وبنسبة زيادة مقدارها ١٦٪ وتبلغ نسبة قيمة فجوة الحبوب الى اجمالي قيمة الفجوةنحو ٤٧٪ . كما يحتل القمح المرتبة الاولى في العجز في مجموعة الحبوب اذ بلغت كميته نحو ١٣ر٢٧٠ مليون طن بلغت قيمتهنحو٩٩٨ر١مليارردولار تشكل نحو٢٠٪ من القيمة الاجمالية للفجوة ونحو ٤٩٪ من قيمة فجوة الحبوب (٢) .

(١)و(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - اوضاع الامن الغذائي العربي لعام٩٩٣ص /٦٣/٦٢

وتعتبر الفجوة الغذائية في الزيوت والسكر عالية جدا ، فقد بلغت كمية فجوة الزيوت حوالي ٢ر٢٦ مليون طن في عام ١٩٩٣ وبلغت نحو ١ر٨٩ مليون طن في عام ١٩٩٤. اما قيمتها فقد بلغت في عام ١٩٩٣ نحو ١ر١٤٧ مليار دولار ونحو ٦٥٨ر٢١ مليون دولار في عام ١٩٩٤ ،وكانت نسبة قيمتها الى اجمالي قيمة الفجوة نحو ٥ر٨٪ في عام ١٩٩٣ و٩ر٦٪ في عام ١٩٩٤ ، وهي أقل مما كانت عليه في عامي ١٩٩١و١٩٩٢، اذ شكلت نحو ١٣٪ في عام ١٩٩٢ ،ويلاحظ على تطورات هذه الفجوة التذبذب الشديد صعودا وهبوطا (١) .

اما الفجوة الغذائية في السكر فقد بلغت كميتها في عام ١٩٩١ نحو ٣ر٢٢٨مليون طن وقيمتها نحو ١ر١٧٤ مليار دولار ونسبتها الى اجمالي الفجوة ١٣٪ اما في عام ١٩٩٢ فقد بلغت هذه الكمية نحو ٣ر٣٥٦ مليون طن قيمتها١ر٠٧٧مليارد ولار ونسبتها الى اجمالي القيمة نحو ١١٪ .

رابعا - بنيان التجارة الخارجية الزراعية العربية :

تعتبر موءشرات الاداء في قطاع التجارة الخارجية الزراعية من بين الموءشرات الهامة في الدلالة على مستوى الاداء الاقتصادى الزراعي العام ،ذلك ان الصادرات الزراعية تمثل مصدرا هاما لتمويل التنمية من راس المال الاجنبي ،فضلا عما تعكسه من قدرة الاقتصاد على المنافسة في الاسواق الخارجية ، ومن جهة اخرى فان ارتفاع نسبة الصادرات الى الواردات الزراعية يعكس الى حد كبيرقدرة النظام الاقتصادى بوجه عام وارتفاع مستوى القطاع الزراعي بوجه خاص ، فضلا عن كون الصادرات ينبغي ان تغطي تكاليف الواردات وبالتالي تحقق توازن في الميزان التجارى الزراعي .

اختلال التوازن بين الصادرات والواردات

توضح جميع البيانات المتوفرة عن التجارة الخارجية الزراعية العربية وجود اختلال كبير في هذا التوازن . يوءكد ذلك ان معدل نمو الصادرات خلال الفترة ٩٧٠ - ٩٩٢ بلغ نحو ٦٨ر٥ ٪ في حين بلغ معدل نمو الواردات خلال نفس الفترة نحو (٨ر١٠ ٪) اى ان اتجاه الزيادة يميل نحو الواردات (٣) .

١ - الصادرات الزراعية العربية من سلع الغذاء الرئيسية

كانت معظم الوطن العربي مصدرة لعدد غير قليل من سلع الغذاء الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب والزيوت والفواكه والخضر،فكانت سوريا والعراق مصدرة صافية للغذاء خلال السنوات ٩٥٤ - ١٩٥٦اذ بلغ متوسط الفائض لدى سوريا في المدة المذكورة نحو٢٢٪ وكذا الحال بالنسبة للعراق لغاية الستينات(٤) وقد بلغت قيمة الصادرات من سلع الغذاء الرئيسية للدول العربية

(١) و(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - اوضاع الامن الغذائي - ١٩٩٣ص /٦٤/ وانظر جدول ٤و٥و٦ ملحق .

(٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - استشراف صورة الزراعة العربية - - المرجع السابق - ص /٢٨

(٤) د. محمد محروس اسماعيل مشكلة الغذاء في الوطن العربي - جامعة بيروت العربية .

في عام ٩٧٠ نحو ٢٣٣ر٧ مليون دولار ونحو ٣٤٥ر٤٣ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ونحو ٨٣٠ر٩١ مليون دولار في عام ١٩٩٢. وتحتل الحبوب المرتبة الاولى في اجمالي الصادرات والزيوت المرتبة الثانية اما نسبة الحبوب في هذا الاجمالي فكانت نحو ٤٤٪ في عام ١٩٧٠ و ٦٥٪ في عام ١٩٨٠ وبلغت نسبة الزيوت نحو ٣٢٪ في عام ١٩٧٠ و٣٠٪ في عام ١٩٨٠ ويلاحظ اتجاهها التنازلي وكما هو موضح في الجدول التالي :

جـــدول (٣)

قيمة الصادرات العربية من سلع الغذاء الرئيسية واهميتها النسبية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢

(مليون دولار)

السنة		الحبوب	القمح	السكر	الزيوت	اللحوم	الالبان	الجملة
١٩٧٠	قيمة	١٠١ر٦٦	١ر٤٦	-	٧٥ر٤٥	٥٦ر١٦	-	٢٣٣ر٢٧
	٪	٤٤	٠ر٦٣	-	٣٢	٢٤	-	١٠٠
١٩٨٠	قيمة	٢٢٣ر٨٨	٠ر٤٦	-	١٠٢ر٤٨	١٨ر٧١	-	٣٤٥ر٤٣
	٪	٦٥	٠ر١٣	-	٣٠	٥	-	١٠٠
١٩٩٢	قيمة	٣٨٩ر٠١	٢٢١ر٦٥	٩١ر٤	٢٢٠ر٦٤	٦٨ر٢٦	٦١ر٥٦	٨٣٠ر٩١
	٪	٤٧	٢٧	١١	٢٧	٨	٧	١٠٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - تقييم الاستراتيجيات البديلة - جدول (١ - ٤) ص /١٩

والمنظمة ايضا - اوضاع الامن الغذائي لعام ٩٩٥ جدول (٤- ٤)ص/١٠٠

امافي عام ٩٩٣ فقد بلغت قيمة الحبوب ٤٩٥ر٦٣مليون دولار وبنسبة ١٧ر٠٧٪ وفي عام ٩٩٤ بلغت نحو ٥١٩ر٨٥مليون دولار وبنسبة ١٣ر٣٥٪ ونفس الصورة بالنسبة للزيوت اذ بلغت نسبتهافي اجمالي الصادرات نحو٨ر٦٧٪ و١٧ر٩٥٪ في السنتين المذكورتين على التوالي :

٢ - الواردات العربية من سلع الغذاء الرئيسية :

ان انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي يعني التوجه نحوالواردات الغذائية ، فلقد قدرت قيمة جملة الواردات الغذائية بنحو ١٠٣٥ر٢٧ مليون دولار في عام ١٩٧٠ونحو ١٠٤٦ر٠٤مليون دولار في عام١٩٨٠ونحو ١٠٩٣٣ر٠٧مليون دولار في عام ١٩٩٢. امافي عام ٩٩٣و٩٩٤ فقد بلغت نحو ١٦٧٥٠ر١٥مليون دولار ونحو١٣٣٧٨ر٤١مليون دولار وتحتل الحبوب المرتبة الاولى في اجمالي الواردات وفي مقدمتهاالقمح وتأتي الزيوت في المرتبة الثانية يليها السكر (٢) . وكما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقـــم (٤)

قيمة الواردات العربية من سلع الغذاء الرئيسية وأهميتها النسبية

خـــلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢

السنة		حبوب	قمح	سكر	زيوت	لحوم	البان	الجملة
١٩٧٠	قيمة	٤٤٣ر٠٩	٣٢٣ر٠١	١٥٣ر٨٥	١٦٧ر٥٢	١٥٦ر٥٤	١٤٤ر٢٧	١٠٥٣ر٢٧
	٪	٤٣	٣١	١٥	١٦	١٢	١٤	١٠٠
١٩٨٠	قيمة	٤٧٨٠ر٠٦	٢٢٠ر٠٦	١٨٣٠ر٤٤	١٢٨٦ر٢٢	١٣٧٧ر٧٢	١١٨٦ر٠٦	١٠٤٦١ر٠٤
	٪	٤٦	٢١	١٧	١٢	١٣	١١	١٠٠
١٩٩٢	قيمة	٤٩٩٥ر٦٦	٢٢١٩ر٤٣	١١٦٩ر٠٣	١٥٠٥ر١١	١٢١٩ر٢٥	٢٠١٤ر٠٢	١٠٩٣٣ر٠٧
	٪	٤٦	٢٠	١١	١٤	١١	١٨	١٠٠
معدل النمو ٪ ٩٧٠ - ١٩٩٢		١٠ر٨٩	٨ر٤٩	٦ر٧٧	١٠ر٢١	١٠ر٤٧	٢ر١٤	

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - تقييم الاستراتيجيات البديلة - جدول ١-٦ص/٢٣

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - تقييم الاستراتيجيات البديلة - ص - ٢٠ وجـــدول ١ - ٤ ص/١٩

والمنظمة ايضا - اوضاع الامن الغذائي - ١٩٩٥ص/٩٩ وجدول ٤ - ٤ ص/١٠٠والملحق الاحصائي جـــدول رقم (٧ و ٨)

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - تقييم الاستراتيجيات البديلة - ص :٢٢و٢٤وجـــدول رقم(١- ٦)ص/٢٣

وايضا اوضاع الامن الغذائي لعام ١٩٩٥ - ص /٨٧ وجدول (٤-٢)ص/٩١ وانظرالملحق الاحصائي جـــدول (٩و١٠) .

القسم الثاني

المحاور الاساسية للتكامل الزراعي العربي

تشيع في عالم اليوم ظاهرة التجمعات الاقتصادية الدولية ،حيث شملت هذه التجمعات دولا متقدمة واخرى نامية ،مما جعل دور الدولة المنفردة - وخاصة الصغيرة - محدودا وهامشيا في العلاقات الاقتصادية الدولية . وبالذات الدول التي لاتتمتع ببنيان اقتصادى متطور ومتكامل كالدول العربية .

ان أبرز مثال لهذه التجمعات كتلة " دول اوربا الموحدة " والتي بدأت على شكل سوق اوربية مشتركة منذ منتصف الخمسينات ، ثم هناك تجمع دول امريكا الشمالية "النافتا" ومجموعة دول امريكا اللاتينية ومجموعة دول جنوبي شرقي اسيا واخرى في افريقيا واتجاهات جديدة لدول جنوب اسيا .

ان الهدف من اقامة هذه التكتلات هو سعي الدول لتحقيق أفضل استخدام للموارد بعيدا عن سياسة الاكتفاء الذاتي وتقربا من جعل الانتاج خاضعا لمبدأ الميزة النسبية لكل بلد .

من هذا المنطلق اصبح لامناص امام الدول العربية ان تتوجه بشكل جدى وعملي نحو تعزيز علاقاتها الاقتصادية فيمابينها بدءا بالتكامل الزراعي ،وذلك لاسباب عدة أهمها مايلي :

- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين البلدان العربية فهناك من يمتلك من موارد طبيعية تؤهلها للتوسع في الانتاج الزراعي وأخرى لديها "موارد احفورية" كما النفط والموارد المعدنية الاخرى التي تؤهلها للتوجه نحو اقامة الصناعات بمايتوائم مع هذه الموارد ومنها صناعة مستلزمات الانتاج الزراعي .

- مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية من خلال تجمع اقتصادى متنوع الانشطة وقادر على رفع مستوى الكفاءة الانتاجية من خلال الاستخدام الافضل للموارد وتحقيق سياسة الانتاج الكبير في ظل توزيع عادل للعمل العربي المشترك .

- امكانية رفع مستوى التبادل التجاري بين الدول العربية والذى تتراوح نسبته بين ٣-٨٪

- ان اقرار مبدأ تحرير التجارة الدولية "اتفاقية الجات" سوف يؤدى الى تغيير شامل في العلاقات الاقتصادية الدولية فيما يتعلق بالاسعار والتخصص الانتاجي والمنافسة في ظل شروط الجودة والقيود الاخرى التي تضمنتها الاتفاقية . ممايتوجب معه على الدول العربية تكييف وضعها الاقتصادى في اطار جماعي .

- تمتلك الدول العربية اسس تاريخية لمسيرة اقتصادية في ظل الاتفاقيات الجماعية والثنائية مضى عليها مايزيد عن ثلاث عقود بدأ باتفاقية تسهيل التبادل التجاري واتفاقية تسديد المدفوعات العربية ثم فيمابعد تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واقامة السوق العربية المشتركة واتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية واخيرا في بداية الثمانينات الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول

لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ثم برنامج تحويل التجارة العربية البينية .

- تأسيس صناديق التمويل العربية القطرية منها والقومية .

- اقامة عدد من المشروعات العربية المشتركة ،والتي يمكن تطويرها وتحويلها الى مشروعات جماعية .

- واخيرا وليس آخرا القضاء على الوضع المتدهور في الزراعة العربية وتخفيف حدة التضخم ومواجهة تزايد اعباء الديون الخارجية ،ومواجهة اختلال التوازنات البيئية ،التصدى لنزاعات المياه ،مواجهة التقدم العلمي والتقاني ومعالجة الفروق الواضحة في مؤشرات التنمية .(١)

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - التكامل الزراعي العربي - ١٩٩٢ - ص/٢٦٤

الفـــــرع الاول

تنسيق ســـياسات الانتاج الزراعـــــي

تتمثل المرتكزات الاساسية للاستراتيجية القومية البديلة بثلاث مرتكزات هي : أولا - تنسيق سياسات الانتاج الزراعي وثانيا - اعتماد مبدأ الميزة النسبية وثالثا - تنسيق وتبادل البحوث والخبرات واساليب الانتاج الحديثة .

تنسيق سياسات الانتاج الزراعي :

ففيما يتعلق بتنسيق سياسات الانتاج الزراعي فان هذه السياسات تتمثل بمجموعتين من السياسات تضم الاولى السياسات المتعلقة بالموارد الارضية والمائية والبشرية . امـــا الثانية فتضم السياسات المكملة لسياسات الموارد .

توضح مسيرة العمل العربي المشترك خلال العقود السابقة ماصاحب الخطط والبرامـــج والمشروعات العربية من فشل في تحقيق التكامل الزراعي العربي . وترجع اسباب ذلك الـى غياب التجانس المطلوب في السياسات الاقتصادية العامة والسياسات الزراعية ، مما نجم عنه عدم تحقيق أهداف الامن الغذائي العربي وتضاؤل نسبة التبادل التجارى الزراعي بين الدول العربية وهذا مايستوجب معه صياغة استراتيجية قومية بديلة لتطوير انتاج محاصيل الغذاء الرئيسية وهو موضوع هذه الدراسة . وفيما يلي أهم هذه السياسات .

أولا - سياسات استغلال الموارد الارضية والمائية والبشرية :

ان الاستغلال الامثل للموارد يتطلب استخدام اقتصاديات وتقنيات كفوءة في جميـــع أنشطة الزراعة .

أ - الموارد الارضية : يتسم استغلال الاراضي الزراعية فـي الوطن العربي بظاهرة الكفاءة المتدنية وعدم استغلال كامل الاراضي الصالحة للزراعة - لقد بلغت المساحة المزروعة في عام ١٩٩٤نحو٦٥ر٥ مليون هكتار ،تشكل مساحة المحاصيل الموسمية منها نحو ٩٠ر٨٪ منها نحو/٣٥/مليون هكتار زراعة مطرية ونحو ١٠ر٨ مليون هكتار مروية و٦ر٠مليون محاصيـــل مستديمة ونحو ١٣ر٦ مليون متروكة . أى ان المطرية تشكل ٥٩٪ والمروية ١٨٪ والمستديمـــة ١٠٪ والمتروكة ٢٣٪ .

وتتمثل أهم الموءشرات المتعلقة بالمساحة المزروعة ،بانها اقل من المساحة القـابلة للزراعة ، وان انتاجيتها منخفضة وتدهورالتربة ،وسوء استخدام الموارد المائية .

السياسات البديلة لاستغلال الموارد الارضية :

تتمثل أهم مرتكزات الاستراتيجية البديلة في الاتي :

- وضع خطة قومية تتناول جميع الابعاد المتعلقة باستغلال الاراضي المطرية والاروائية وذلك من خلال :

الاراضي المطرية : ضرورة تعميق البحوث حول توفير مستلزمات الانتاج الملائمة والاستغلال الامثل لكميات الامطار الساقطة وتوسيع مشروعات حصاد المياه والرى التكميلي :

اما المروية : فان أهم هذه المرتكزات هي :

- التوسع الافقي : مسح وحصر الاراضي الملائمة للزراعة الاروائية ودراسة خصائص التربة وتصنيفها واستكمال اعمال الاستصلاح . وتقدر دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية امكانية التوسع الافقي بحدود مليون هكتار سنويا .(١)

- اما التوسع الرأسي - فان مرتكزات الاستراتيجية البديلة تتمثل اولا بتطوير اساليب الزراعة وتحديثها وثانيا في تنفيذ جملة من التوجهات الفنية والادارية وذلك بالتركيز على محورى التكثيف المحصولي ورفع كفاءة انتاجية الارض والماء والوحدة الحيوانية ، وتقليص مساحات البور في المناطق المطرية المضمونة وادخال زراعة البقوليات فيها كما تم اتخاذه في استراليا ، واستخدام الاصناف الباكورية وقصيرة العمر مع مراعاة توازن الدورة الزراعية . وتفيد دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ان مجرد رفع معامل التكثيف المحصولي بمقدار أو (مثلا من ٠ر٨ الى ٠ر٩) يؤدى الى اضافة مساحة محصولية تتراوح بين (٥- ٦) مليون هكتار (٢) . وتتمثل مرتكزات الاستراتيجية البديلة بحماية الاراضي من التدهور والتصحر باستخدام التقنيات المتطورة الحديثة والتي منها - على سبيل المثال - اضافة ٢ طن من البقايا العضوية (organing Malch) للهكتار يمكن ان يخفض جريان الماء بنسبة ٨٠٪ ويحد من انجراف التربة بنسبة ٩٥٪ (٣) .

ب - الموارد المائية :

مما هو ثابت ان الموارد المائية في الوطن العربي تشكل محددا انتاجيا . وان نحو ٥٠٪ منها تقع مصادرها خارج حدود الوطن العربي ،وان كفاءة استخدامها لن يتعدى ٥٠٪ من المقدر لانتاجيتها .

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية مجلد- ١٥

تقدرالموارد المائية من مختلف المصادر بنحو ٢٤٥مليارمترمكعب يستخدم منها نحو ١٥٨مليار مترمكعب لكافة الاغراض وبمايوازى ٦٤٪ من اجمالي المياه المتاحة ويستخدم للزراعة منها حوالي ٨٩٪ وبما يقدر بنحو ١٤٠ر٤٤مليارمترمكعب ، ونحو ١٧ر٠٥مليارمترمكعب للاغراض الاخرى . اما مياه الامطار فانها متذبذبة ومتباينة من حيث توزيعها على اقاليم الوطن العربي . ويوضح الجدول كميات الموارد المائية في الوطن العربي .

جدول رقم (٥)

كميات الموارد المائية في الوطن العربي من المصادرالمختلفة (مليارمترمكعب)

الاقليم	الامطار	المياه السطحية	المياه الجوفية			المصادر غير التقليدية
			المخزونة	المتجددة	المستغلة	
المشرق العربي	١٧٨ر٣٠	٦٧ر٠٠	١٣ر٣٠	٨ر٥	٦ر٥٨	٠ر٠٣٠
شبه الجزيرة	٢١١ر٤٩	٩ر٨٥	٣٦١ر٦٠	٤ر٨	٤ر٧١	٢ر٢٢٧
حوض النيل	١٣٠٤ر٢١	٨٧ر٤٠	٦٤٣٩ر٠٠	١١ر٢	٨ر٧٥	٤ر٩٠٠
المغرب العربي	٥٨٨ر٤٦	٤٠ر٣٧	٩٢٠ر٠٠	١٧ر٤	١٥ر٠٠	٠ر٣٧٥
اجمالي الوطن العربي	٢٢٨٢ر٤٦	٢٠٤ر٦٢	٧٧٣٣ر٩٠ ٧٧٢٢ر٩٠	٤١ر٩٠	٣٥ر٠٤	٧ر٥٣٢

يتوضح من البيانات الواردة في الجدول ( ) التباين في توزيع المياه بين اقطارالوطن العربي مما يوءكد ضرورة تحقيق التكامل الزراعي العربي وذلك وفق سياسات رشيدة لاستخدام المياه .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - السياسة العامة لاستخدام المياه في الزراعة ص/٣١و٣٣

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - انتاجية الاراضي المروية - الخرطوم٩٩٥ص/١٣

(٢)و(٣) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - تقييم الاستراتيجيات البديلة ص/١٥٠و١٥١ عن التقرير الاقتصادى العربي الموحد لعام ١٩٩٣.

السياسات البديلة لترشيد استخدام الموارد المائية :

فضلا عن التباين في توزيع المياه فان الدراسات الصادرة حول استخدام موارد المياه تؤكد ان الهدر في مياه الرى يقدر بنحو ٤٠٪ من اجمالي المياه المتاحة ، وعليه فان ترشيد استخدام هذه المياه يتطلب اعداد سياسة مائية بديلة ومتكاملة على الصعيد القومي تتناسب مع أهمية وحيوية هذه الموارد ، وفيمايحقق العدالة بين اقطارالوطن العربي وذلك من خلال التوجهات التالية : (١)

- مضاعفة الجهود للحد من الاستنزاف والهدر والتلوث مع الاستمرارفي التنقيب عن مخزون المياه الجوفية واستكمال الدراسات حولها والوقوف على مدى امكانية توسيع نطاق تغذيتها . وحماية الموارد المائية من الاخطار والاعتداءات الخارجية والحفاظ على الحقوق التاريخية والمكتسبة لها ، وضرورة ترشيد استخدامات المياه ورفع كفاءة انتاجيتها بادخال التقانات الحديثة مع مراعاة توزيع هذه الموارد والتحكم في مياه الامطار بالاضافة الى تدارس امكانية الاستفادة من المياه غير التقليدية ، وكذلك ايجادالروابط المثلى بين السياسات المائية وسياسات استصلاح الاراضي .(٢)

ج - الموارد البشرية :

من السمات البارزة للمواردالبشرية في الوطن العربي هي ارتفاع معدل نمو السكان والتباين في توزيعهم بين أقطارالوطن العربي ،بل وعلى مستوى القطرالواحد فهناك مناطق داخل القطر الواحد ترتفع فيها كثافة السكان كالمناطق الحضرية والمناطق الصناعية واخرى تنخفض فيها هذه الكثافة .

هذا ويشكل تزايدالسكان وتحسن مستويات معيشتهم عبئا على الموارد الغذائية التي تتسم بالمحدودية اذ تقدر بعض الدراسات ان سكان الوطن العربي سيبلغ عددهم في عام ٢٠٣٠ نحو٧٥٠ مليون نسمة . ويعني ذلك ضرورة اضافة سنوية مقدارها٢٦ر٢مليون هكتار من المساحة المزروعة اومايعادلها انتاجا على اساس ان توفير (٢٧٠٠)سعرة حرارية للفرد تحتاج الى زراعة ٤ر٠ هكتار في المتوسط (٣) .

---

(١)و(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - السياسات العامة لاستخدام مواردالمياه ص/٩٨ وترشيد استخدام المياه ص/٢٣

(٣) المنظمةالعربية للتنمية الزراعية - دراسة كفاءة انظمة الارشاد الزراعي في الوطن العربي ص /٨٩

السياسات البديلة لرفع كفاءة العنصر البشرى

ان رفع سن الزواج واستخدام تقنيات منع الحمل تبقى محدودة الاثر في تخفيف تزايد السكان عليه يقتضي الامر التوجه نحو تطوير حياة الاسرة ورفع كفاءة الارشاد الزراعي من خلال تغيير نوعي في قدراتهم ، واشراك المرأة الريفية في برامج التنمية لرفع كفاءتها وخلق الفرص المناسبة لعملها واكساب الشباب الريفي المهارات المناسبة المتعلقة بالانتاج الزراعي . اضافة الى التوعية الصحية للعائلة الريفية وتنظيم النسل وحسن تربية ورعاية الاطفال .

ثانيا - السياسات المكملة لسياسات الموارد

تتمثل اهم هذه السياسات بسياسات الاستثمار والسياسات المتعلقة بالبنيات الاساسية والسياسات المالية والنقدية والائتمانية وسياسات التجارة الخارجية وسياسات البحث العلمي والتطوير التقاني والسياسات السعرية والتسويقية ومخزون الطوارئ والاستراتيجي .

١ - السياسة الاستثمارية

من المؤشرات البارزة في مجال التعاون العربي ضعف نطاق الاستثمار فيما بين البلاد العربية بالاضافة الى تدني مستواه داخل هذه البلدان . ومن اسباب ذلك افتقار هذه الاستثمارات الى الكفاءات التوزيعية حسب الاولويات الموردية والمحصولية وعدم دعم المؤسسات المعنية بالانتاج أوالتسويق وغياب المناخ العربي للاستثمار القومي ، مما جعل المستثمرون يتوجهون الى خارج الوطن العربي . ومن جهة اخرى فان القطاع الاستثماري قليل التوجه للقطاع الزراعي لعدم ملائمة شروط الاستثمار وقوانين العمل وسياسات الدول العربية لجذب هذه الاستثمارات فضلا عن شيوع ظاهرة الاختلالات السعرية ، وضعف البيانات المتعلقة بظروف الانتاج الزراعي والامكانيات المتاحه له .(١)

(١)و(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - التقرير السنوى للتنمية الزراعية لعام ٩٩٤ ص /١٧٦

(٣) - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - المرجع السابق - ص /١٧٥نقلا عن التقرير الاقتصادى العربي الموحد لعام ١٩٩٣.

السياسات البديلة لتشجيع الاستثمارالعربي في الزراعة

تتركز السياسات البديلة لتشجيع الاستثمار العربي في مجموعتين من السياسات قطرية وقومية .

أ - السياسات القطرية : تتمثل السياسات القطرية في اتخاذها مساران متكاملان وهما

الاستثمارالعام والاستثمارالخاص .

سياسة تشجيع الاستثمار العام : فانه يعتبر احدالاشكال المباشرة للتدخل الحكومي والذى يعتبر من الضرورة بمكان بسبب تدني مستوى الانتاج الزراعي ،وضعف البنى الاساسية اللازمة لتطوير القطاع الزراعي ،خاصة ان هناك قصور كبير من معظم الدول العربية في توجيه الاستثمارات الملائمة للقطاع الزراعي ، اذلم تتجاوز نسبة الاستثمارات في بداية الثمانينات عن ٥ر٧٪ في المتوسط من الناتج المحلي فلم تتعد ٣٪ في السودان و٩٪ في الصومال و ١٠٪ في المغرب .(٢)

كما لم تكن قروض موءسسات التنمية بأحسن حالا من التخصيصات الاستثمارية في الاقطارالعربية اذبلغ حجم القروض خلال الفترة ٩٧٣ - ٩٩٢نحو ٣ر٨ مليار دولار بمعدل ٢٠٠ مليون دولار سنويا وتمثل نحو ٧٪ من متوسط الاستثمار في الوطن العربي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات .(٣)

واذاكان الاستثمار في الدول النفطية قد انخفض خلال الفترة ٨٠ - ٩٩١ من ٨٨ مليار دولار الى ٦٠ مليار دولاروالذى قد ترجع اسبابه الى تشبع مشروعات البنيان السفلي فما هو المبررللانخفاض في الدول غيرالنفطية الذى انخفض فيها من ٢٨- ٢٤ مليار وخلال نفس الفترة وهي لم تستكمل بعد انجاز مشروعات البنيان السفلي فيها . وعلى العموم فان حجم الاستثمارعلى صعيد الوطن العربي في تنازل اذ وصل الى ٨٤ مليار في عام٩٩١ وهو ماتعادل نسبته ٧٢٪ مما كان عليه في عام ١٩٩١.

جدول رقم (٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية الخاصة بالدول العربية (الف دولار)

القطاع	جملة الاستثمارات - ١٩٩٢		جملة الاستثمارات - ١٩٩٣	
	القيمة	٪	القيمة	٪
الزراعة والصيد البحرى	١١١٧٦	٢ر٣	١١٤١٤	٣ر٧
الصناعة	١٦٢٧٢٣	٣٣ر٦	١٣٧٧٧٣	٤٤ر٧
المال والمصارف	٦٣٩٩٦	١٣ر٢	٣٥٤٣٩	١١ر٥
التجارة والخدمات	٢٤٢٤٢١	٥٠ر٣	١١٠٨٢١	٣٦
السياحة والعقار	٣٥٠٤	٠ر٧	١٢٦٨٩	٤ر١
الجملة	٤٨٣٨٢٠	١٠٠	٣٠٨١٣٦	١٠٠

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - تقييم الاستراتيجيات البديلة - ١٩٩٤
جدول (٣ - ١) ٦٥/٢٥ عن الموءسسة العربية لضمان الاستثمارتقرير عام/١٩٩٣

ويلاحظ ان نصيب قطاع الزراعة من اجمالي الاستثمارات لايتناسب مع عظم المسوءوليات الملقاة على عاتقه كضرورة تأمين نسبة معقولة من سلع الغذاء الرئيسية بالاضافة الى دوره في توفير المواد الخام الزراعية لقطاع الصناعة ، وكذلك ماينبغي توفيره من السلع الزراعية التصديرية.

من هذا المنطلق تتعاظم أهمية سياسات الاستثمار العام والتي ينبغي ان تكون توجهاتها نحو ربط هذه السياسة بمختلف السياسات الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية ،وتوجيه الاستثمارات الى السلع المفرزة للنمو في المدى الطويل ،وان تتسم هذه الاستثمارات بالثبات والاستمرار لتغطي التكاليف الجارية وتكاليف الصيانة وان تتجه نحو المؤسسات العامة المعنية بالانتاج مع مراعاة التوازن بين مايتم تخصيصه لمجمل النشاط الاقتصادى والاستثمارات الموجهة لرفع مستوى السكان الريفيين حيث لازالت هذه الاستثمارات لاتتعدى ١٠٪ من اجمالي الاستثمارات في الوطن العربي .

كما ينبغي ان يوجه جانب من هذه الاستثمارات لجعل الموارد الزراعية الطبيعية الزراعية قابلة للتجدد والعطاء المستمر ،هذا مع الاخذ بضرورة استقرار التشريعات المشجعة للاستثمار وازالة القيود التي تعترض سبيل ذلك - ومن ناحية اخرى ينبغي ان تكون القروض من اجل الاستثمار طويلة الاجل لكي تتوائم مع ظروف القطاع الزراعي وكذلك ضرورة تخصيص جانب يعتد به من الاستثمارات للبحوث الزراعية وتطوير الخدمات المكملة للنشاط الزراعي مع مراعاة التوازن في التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات وحسب توزيع الموارد جغرافيا . اى ضرورة احداث توازنات في كل مايتعلق بالانشطة المختلفة الموجهة اليها الاستثمارات كالرى والصرف وبين محاصيل الغذاء والمحاصيل الصناعية الاخرى غير الغذائية وبين مشاريع الرى والصرف من جهة وبين مشاريع استصلاح الاراضي ،هذا بالاضافة الى التوجه في الاستثمارات الى استصلاح المزيد من الاراضي مع الاحتفاظ بالتوازن بين هذا الاستصلاح وتوفير مشاريع الرى اللازمة له وكذلك الاهتمام بالمراعي والغابات وايقاف التصحر وانجراف التربة وان يكون الاتجاه كذلك نحو التوسع في اقامة المجمعات الصناعية الزراعية.

سياسات تشجيع الاستثمار الخاص

لهذه السياسة اهميتها من حيث كونها دعم للاستثمار العام وخاصة في الدول التي تواجه نقصا في الموارد المالية . وتتمثل أهم عناصر هذه السياسة في تحسين شروط الاستثمار في مجال تسويق المدخلات والمخرجات الزراعية وتحقيق فرص متساوية بينه وبين نشاط القطاع العام مع وضع برامج واقعية وموضوعية لخصخصة المشروعات العامة في فترة التحول مع وضع شروط عادلة لتصفية القطاع العام واخضاع ذلك لاسعار السوق وتصحيح الاختلالات السعرية وحصر مجالات الاستثمار الممكن للقطاع الخاص دخولها ،وتطوير القوانين والتشريعات بمايلائم هذا التوجه وتشجيع وتنمية دور المنظمات غير الحكومية.

ب - سياسات تطوير الاستثمارات القومية

تميزت سياسات الاستثمار القومي في عقد السبعينات وحتى منتصف الثمانينات بسيادة نمط " الاستثمار القومي العام " المتمثل بصناديق التنمية القومية والقطرية في مقابل الانحسار النسبي في دور الاستثمارات الخاصة العربية . ولايعني ذلك انه بعد هذه الفترة قد اتسع نطاق الاستثمار الخاص العربي من خلال حصول بعض الاستثمارات العربية ، رغم قيام معظم الدول العربية بتشجيع انتقال رؤوس الاموال العربية للاستثمار فيها ، وهذا ماينبغي للسياسات العربية الهادفة لتطوير الاستثمارات القومية مراعاته . ان تحقيق هذا الهدف يقتضي وضع سياسات بديلة تحقق التوسع المطلوب . وتتمثل أهم هذه السياسات البديلة بالتأكيد على عوامل جذب الاستثمار وفي مقدمتها الاستقرار السياسي والاقتصادى في القطر المضيف للاستثمار وتوفير الاعفاءات الضريبية والكمركية ووضوح كامل للقوانين والانظمة المشجعة للاستثمار وتوفير البنى الاساسية وكامل عناصر الانتاج مع معالجة عوامل الطرد وتشجيع عوامل الجذب والعمل على توفير الشركاء المحليين للتعاون مع المستثمرين العرب وذلك من خلال تأكيد الرؤية القومية للاستثمارات العربية في الدول العربية المختلفة وذلك من اجل ان يشمل الاستثمار العربي جميع الاقطار العربية ليكون بالمستطاع تهيئة المناخ الاقتصادى للتكامل العربي . كما يجب ان يصاحب ذلك توسيع القدرات التمويلية لصناديق التمويل العربية القطرية والقومية ، وان يفسح المجال للقطاع الخاص ومنظماته المتمثلة بالغرف التجارية والصناعية والزراعية والاتحادات النوعية للمشاركة مع الدور الحكومي العربي وفسح المجال لاقامة الحوار المستمر مع الاجهزة المعنية خاصة فيما يتعلق باجراءات الاصلاح الاقتصادى ، وتطوير المؤسسات المالية العربية وانشاء الاسواق المالية في الدول العربية التي تفتقر اليها ، ورفع مستوى البنوك ومؤسسات التمويل مع توفير قاعدة متطورة للمعلومات وتأسيس مكاتب قومية لدراسات الجدوى الاقتصادية .

٢ - السياسات المالية والنقدية والائتمانية :

تؤدى السياسات المالية والنقدية والائتمانية دورا هاما في مجال تطوير الاستثمار في قطاع الزراعة من حيث رفع معدلات الادخار وانعاش التجارة الخارجية والتجارة البينية واعادة التوازن بين القطاع الانتاجي والقطاع الاستهلاكي .وتستطيع هذه السياسات من خلال ماتتيحه من حوافز في مجال الضرائب ان تشجع حركة الاستثمارات بين البلدان العربية ، مما يشجع المستثمرين على ان يطمأنوا على استثماراتهم . هذا في حين ان السياسات القائمة في الدول العربية في هذا المجال تتنافى مع هذه التوجهات مما أدى الى تضييق مجالات العمل العربي المشترك في مجال الاستثمار .

السياسات البديلة

ان من شأن السياسات المالية والنقدية والائتمانية البديلة ان تقضي على كافة المعوقات التي خلفتها السياسات القائمة وذلك وفق استراتيجية قومية تهدف الى تحقيق التكامل العربي .

ففيما يتعلق بالسياسة المالية : فيقتضي الامر العمل على خفض الضرائب العامة على القطاعات الانتاجية الزراعية لتجنب الموءشرات والاضرار السلبية التي تصيب المزارعين ، خاصة الصغار منهم . فضلا عن ان القطاع الزراعي ، يتسم بظاهرة " اللايقين " من حيث الانتاج . وكذلك العمل على خفض الرسوم الجمركية .

اما بالنسبة للسياسة النقدية : فان اهم التوجهات تتمثل في محاربة التضخم وتثبيت كمية النقد المتداول لتحقيق الاستقرار الاقتصادى وتقليل مخاطر التقلبات امام الاستثمارات الخارجية والعمل كذلك على تحقيق استقرار سعر الصرف للعملة المحلية تجاه العملات الخارجية ، وترويج التعامل بالعملة الحرة داخل القطر والسماح للمستثمرين بتحويل نسب معقولة من ارباحهم الى الخارج .

وبالنسبة للسياسة الائتمانية : فان اهم التوجهات لهذه السياسة تتمثل في تطوير الجهاز المصرفي وتوسيع فاعلية المصارف الوطنية وتوجيه أهمية استثنائية لدعم البنوك الزراعية وفسح المجال امام المصارف المتخصصة بتخصيص جانب من نشاطها الائتماني للعمل وفق اسس تجارية ، وخفض سعر الفائدة وخاصة بالنسبة للمزارعين الصغار ، وتوسيع نطاق الائتمان طويل الاجل ،مع دعم سياسة الانتاج من اجل التصدير والاخذ بالموائمة بين الاستهلاك والظروف الاقتصادية القائمة .

٣ - سياسات التجارة الخارجية :

على الرغم من اهمية هذه السياسة من حيث تشجيع الصادرات وتقليل الواردات من اجل تحقيق توازن في الميزان السلعي الغذائي وتوفير المزيد من العملات النادرة لتمويل التنمية في البلدان العربية ، فانها مع ذلك لم تحقق مثل هذه الاهداف بدليل العجز الدائم في الميزان التجارى السلعي الزراعي والعجز في ميزان المدفوعات ، وترجع اسباب ذلك الى الاخطاء التي صاحبت عمليات التنمية والتوجه القطرى الضيق نحو سياسة الاكتفاء الذاتي واهمال الميزة النسبية في اطار الروءية مما أدى الى عدم استغلال الموارد بكفاءة اقتصادية عالية رغم عقد عدد من الاتفاقات الثنائية والجماعية .

السياسة البديلة

توءكد العديد من الدراسات ان توجهات هذه السياسة ينبغي ان تكون على الوجه الاتي :

ضرورة تعريف الدول العربية والاجنبية بالمنتجات الزراعية العربية وذلك من خلال توفير قاعدة البيانات العربية عن الانتاج والتجارة الخارجية والبينية مع التركيز على حصر وتوحيد مواصفات الجودة والتجانس . كما ينبغي الغاء الحواجز الكمركية والادارية بين الدول العربية وتسهيل انسياب السلع الزراعية بينها اضافة الى التأكيد على توحيد سعر الصرف في كل العملات النقديةوجعله واقعيا والغاء السعر المتدني لصرف العملات الاجنبية ، وتقييم عائدات الصادرات بسعر الصرف الموحد والمعمول به لدى البنوك التجارية . وتطوير سوق المال والتوجه نحو تصنيع المنتجات الغذائية لتسهيل عملية التجارة البينية مع الاهتمام بالجودة والمواصفات الصحية ورفع مستوى التعليب لامكانية المنافسة في السوق الدولية .

ومن جهة اخرى ضرورة قيام الدول العربية بتحرير التجارة فيمابينهاوذلك من خلال الحد من الحواجز الكمركية والغاء الاجراءات الادارية ،والقضاء على ظاهرة التماثل في الانتاج غير المبني على اساس الميزة النسبية لتكون البلاد العربية قادرة على المنافسة في السوق الدولية من خلال خفض تكاليف الانتاج ،خاصة وان تحديات مابعدالجات ستكون أشد وطأة على تجارة البلاد النامية ومنها العربية .

كما ينبغي ان يكون المنحنى الجديد للعمل العربي المشترك توسيع الدور المتزايد للقطاع الخاص في بنية التجارة الزراعية العربية البينية ،والدور الفاعل للموءسسات والمنظمات غير الحكومية وان يكون الى جانب ذلك قيام برنامج تمويل التجارة العربية بمساعدة القطاع الخاص والمختلط والتعاوني لتعزيز مكانته في اطار التجارة العربية البينية .

ان هذه التوجهات تتطلب بادىء ذى بدء تحليل واقع وآفاق الميزة النسبية للمنتجات الزراعية في مقابل السلع المثيلة المستوردة من خارج الاسواق العربية وتوثيق العلاقات التجارية العربية من خلال عقد الموءتمرات والندوات وتنفيذ ورش العمل الخاصة بالتعريف بفرص العمل ومجالات الاستثمار المرتبطة بالميزة النسبية واعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الاساسية والمتعلقة بتنمية التجارة الزراعية البينية .

كما يجب ان تكون قروض برنامج تمويل التجارة العربية مرتفعة الحجم وتشمل القروض متوسطة وطويلة الاجل ، وان تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية من جانبها بدراسة وتحليل الميزة النسبية في انتاج السلع الغذائية الرئيسية ككل قطر من الاقطار العربية وتحديد سبل التكامل بين هذه الدول .

ومن جهة - اخرى وانسجاما مع مبدأ حرية التجارة ضرورة " تنميط " و" تماثل " مقاييس الجودة ونشرها على كافة الاقطار العربية وفق موءشرات "الايزو٩٠٠٠"[1] . هذا مع ضرورة التمايز بين حاجات الاسواق وانماط الاستهلاك السائدة . وان يكون في الوقت ذاته دورا متميزا للحكومات العربية بالقيام بالادوار المشجعة لتطوير التجارة البينية ومن هذه الادوار ، توجيه جانب من الاستثمارات والانفاق العام بتعميق دور الميزة النسبية في تنمية الصادرات والاهتمام بالمعلومات والدراسات التسويقية والرقابة على الجودة وتطوير اوضاع الكمارك وموءسسات الحجر الزراعي .

ان التعاون الثقافي والمتعدد الاطراف والحد من العراقيل الادارية أفضل السبل لتشجيع الاستثمار الموجه لمشروعات التصدير وذلك من خلال الاعفاءات الضريبية وتوفير القروض ، وتطوير شبكات الطرق وانشاء المخازن المكيفة مع التأكيد على تطوير اساليب النقل بانواعه . ويمكن للدولة ان تقوم بتشجيع الاعلام التسويقي لمنتجات جميع الدول العربية باستخدام كافة وسائل الاعلام واقامة المعارض التجارية .

ومن جهة اخرى يجب عدم اغفال المتابعة الدورية والتقييم العميقين لاثار التحولات المحلية والاقليمية والدولية على واقع ومستقبل التجارة الزراعية البينية ورفع مستوى الانتاج القطرى .

٤ - سياسات البحث العلمي والتطوير التقاني والارشاد الزراعي

يعتبر دور البحث العلمي والتطوير التقاني والارشاد الزراعي أهم الادوار في رفع مستوى انتاج محاصيل الغذاء الرئيسية من خلال تحديث الزراعة ونقلها من واقعها المتخلف الى مستواها في الدول المتقدمة . ولعله من الكلام المعاد بأن هذه السياسة قد رافقها الكثير من السلبيات في جميع اقطار الوطن العربي سواء من جانب عدم كفاية الاستثمارات والانفاق الجارى على البحث العلمي او من حيث تخلف نظم ومناهج النشاط البحثي ، فضلا عن شيوع ظاهرة الانفصام بين موءسسات البحث العلمي وبين المزارعين وضياع دور الارشاد الزراعي المتسم بالضعف في دوره بينهما .

السياسات البديلة

بالنظر لاهمية هذه السياسات في تحديث الزراعة العربية وتوفير المزيد من سلع الغذاء الرئيسية فانه من الضرورة بمكان اعطاء اولوية لهذه السياسات سواء ماتعلق منها بحجم الاستثمار اورفع طاقات موءسسات البحث العلمي والتأكيد على منهج التعدد والتداخل ، اضافة الى توثيق الروابط بين المنتجين ومراكز البحث العلمي وتطوير التقانات المحلية قليلة الكلفة الى غير ذلك من التوجهات التي سنأتي عليها في الفرع الثالث من هذه الدراسة .

---

(١) د. فلاح سعيد جبر - الايزو"٩٠٠٠ ى - مجلة الصناعات الغذائية .. الاتحاد العربي للصناعات الغذائية .

٥ - السياسات السعرية

أدى تدخل الدول في الدول العربية في الشوءون الاقتصادية الى التحكم في السياسة السعرية لصالح القطاع الصناعي والمستهلكين مما نجم عنه ضعف الحافز في الانتاج الزراعي ورغم وجود بعض الاتجاهات السعرية لحماية المنتجين عن طريق دعم مدخلات الانتاج وتخفيف الضرائب عن الانتاج الزراعي ودعم الصادرات .

ان الاتجاه الحديث في سياسات الدول العربية من حيث اقرار اسعار تشجيعية للمنتجين قد خلق الحافز لزيادة الانتاج . وان التدخل الذى تقوم به الدولة في ظل الظروف الاقتصادية القائمة قد تكون له مبرراته ، ولكنه عندمايكون غير متوازن فانه قد يوءدى الى اضرار كبيرة في النشاط الزراعي .

ولاشك ان الدورالجديد الذى تقوم به بعض الدول العربية في تبني برامج الاصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلي ،غيرالمتوازن قد كشف عن اثار سلبية أضرت بصغار المزارعين والمستهلكين.

السياسات السعرية البديلة

لابد من اجل تجنب الاثار السلبية للسياسات السعرية المطبقة في البلاد العربية وجوب قيام السياسات السعرية البديلة بمراعاة كل الاختلالات التي نشأت عن تلك السياسات غير المتوازنة

ان اهم هذه السياسات البديلة تتمثل بعدد من التوجهات والتي في مقدمتها ربط تصحيح الاسعار بتحسين الخدمات الانتاجية وفي مقدمتها البحوث والارشاد والاهتمام بالاسعار النسبية داخل القطاع الزراعي مقارنة بالاسعار النسبية خارج القطاع أى نسب التبادل بين اسعار المنتجات الزراعية وغير الزراعية وذلك بهدف الحد أو الغاء تحويلات الدخول من القطاع الزراعي لغيره من القطاعات ، وكذلك أهمية تحقيق الموازنة بين حركة الاسعار والتسويق الجبرى بما في ذلك سياسات دعن اسعار المنتجين لتلافي الاثار الانتاجية والتوزيعية السلعية في ظل محدودية التغير التكنولوجي بالنسبة للدالة الانتاجية .

وينبغي بالوقت ذاته الاستمراربدعم استخدام بعض المدخلات والتقانات الحديثة وخاصة بالنسبة لصغارالمزارعين وكذلك الحد من التغيرات الحادة في الاسعار من خلال تحسين كفاءة السوق وقيام الدولة بالشراء والبيع لتحقيق الموازنة السعرية من اجل حماية المنتجين من التقلبات الحادة ،هذا بالاضافة الى تصحيح معدل تحويل العملة والوصول الى السعر الحقيقي ،وان تقوم الدولة بوضع اسعار حد أدنى للتوريد الاختيارى .

ولايخفى لما من ضرورة تطوير نظام المعلومات من اهميته والتأكيد على عدم احتكار تسويق المدخلات الزراعية وقيام الدولة بشراء المنتجات الزراعية المصدرة اوالمستوردة بسعر يقل عن سعرالمساواة للسلع المشيلة على المستوى العالمي وذلك للحد من خسارة المنتجين لقاء الضرائب غير المباشرة التي تحصل عليها الدولة .

٦ - السياسات التسويقية

يتسم النشاط التسويقي في البلاد العربية بخلل كبير مما أدى الى ان تكون له اثار سلبية شديدة على الانتاج والدخل والتوزيع والاستهلاك ،مما أدى ذلك الى عدم تحقيق الكفاءة التسويقية المثلى وبالتالي تغييق فرص الاستثمار في النشاط الزراعي وضعف الابتكار وتضييق فرص العمل وانخفاض دخل المزارعين وعدم امكان وصول صغار المزارعين الى الاسواق

ان تباين دور الدولة في السيطرة على الاسواق في البلدان العربية أعاق المستثمرين العرب عن التوجه للاستثمار عن القطاع الزراعي ، كما ضيق من فرص زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية .

كما ادى ذلك الى ضعف الاداء الاقتصادى وعدم وجود نظام فعال للرقابة المالية والمحاسبية وعدم انتظام في توزيع مدخلات الانتاج .

سياسات التسويق البديلة

ان اول الاهتمامات لتطوير التسويق وانجاحه يتوقف على تطوير البنية الاساسية بكافة حلقاتها ،وتطوير النقل والاتصالات ، كما تتوقف توجهات تطوير مستوى التسويق على الاتي :

- وضع سياسات تسويقية متوازنة بين الدول العربية وتقريب السياسات الاقتصادية والعمل على رفع مستوى ادارة المؤسسات التسويقية العامة وتوفير الاستقلالية للادارة الاقتصادية من خلال نظام فعال للرقابة المالية والمحاسبية .

ان نجاح العلاقات التسويقية بين البلدان العربية يتوقف على مدى نضوج الاسواق القطرية وهذا النضوج يتوقف على ماتبديه الدولة من سياسات فعالة ترتفع في ظلها قدرة السوق المحلية ومن السياسات البديلة قيام الدولة باجراءات من شأنها ان تحد من احتكار القطاع الخاص لسلع الغذاء وحماية المنتجين في حالة المغالات في خفض الاسعار كحالة الحصاد.

كما ينبغي ان تقوم الدولة في مرحلة الانتقال الى سياسة تحرير الاسعار بالمساهمة في توزيع مدخلات الانتاج حتى يستطيع القطاع الخاص التكيف مع حالة تحرير الاسعار . وفي حالة التحول هذه ينبغي ان يكون انسحاب الدولة على مراحل لاستبعاد اصابة السوق بالفوضى اوتحول المنتجين الى انتاج سلع اخرى . كما يجب على الدولة في حالة تصفية الاصول والموجودات الخاصة ،الاعلان عن ذلك قبل فترة مناسبة وان تكون قيمة الشراء باسعار السوق السائدة ، ومن المفضل ان تتم هذه التصفية على مراحل .

ويتوجب على الدولة من اجل الارتفاع بمستوى الاسواق ان تنشأ وحدات لتطوير المعلومات التسويقية وتعزيز اوضاع الارشاد التسويقي بما يساعد على زيادة قيمة المنتجات المسوقة ، كما يجب تطوير اوضاع الائتمان بالشكل الذى يساعد على الحد من سرعة بيع الانتاج في ظل الاسعار المخفضة وذلك من خلال توفير وسائل التخزين وتطوير مستواها. وفيما يخص تعزيز القوة التفاوضية للمزارعين ان تقوم الدولة بتشجيعهم للانضمام الى تعاونيات يمكن من خلالها تحقيق التجانس النسبي للمحاصيل المسوقة ،وتطوير اوضاع اسواق الجملة مع مراعاة تطوير الحلقات المرتبطة بها .

الفـــرع الثانـــي

مبدأ الميزة النسبية والاستغلال الامثل للموارد الزراعيـــة

تتسارع دول العالم صغيرها وكبيرها منذ بروز أزمة الغذاء العالمية في بدايـــة السبعينات الى الانضواء في تكتلات اقتصادية ، للوصول بالانتاج الزراعي الى مستويـــات عالية ،وذلك من خلال الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والذى لن يتأتى الا في ظل تطبيـــق مبدأ الميزة النسبية .

وقد ادرك المختصون العرب أهمية هذا التوجه فنادوا باقامة تعاون اقليمي يأخـــذ بعدا قوميا في عمل مشترك جماعيا كان أو ثنائيا ، خاصة بعد فشل سياسات الاكتفاء الذاتي القطرية .

أولا - سياسات الاكتفاء الذاتي في التوجهات القطرية

اتجهت في بداية السبعينات معظم البلادالنامية ومنها الاقطارالعربية الى صياغة خططها الاقتصادية بالتأكيد على سياسة احلال الواردات واعطاء اولوية لمواجهة الازمة الغذائية التي حلت بالعالم يومذاك ،وبتأثير دعوات العدالة الاجتماعية وتوفير الغذاء لعامة الشعب فقد ترجمت هذه الاهداف الوطنية بصيغة الاكتفاء الذاتي في الغذاء ،ويعني ذلك اهمال مبدأ الميزة النسبية ،مبررة ذلك بالمخاوف من انخفاض معدل النمو في الانتاج الغذائي وما قد ينجم عنه من ضغوط تضخمية ،وبالتالي اضطرارهذه الدول لاستيراد الغذاء ،ويعني ذلك اقتطاع مـــوارد أجنبية على حساب مشروعات التنمية (١) .

ان التوجه نحو سياسة الاكتفاء الذاتي من منظور قطرى ،ابرزأهمية توفيرالمستلزمات السلعية والتكنولوجية الى جانب أثر التنمية الريفية والتسهيلات الائتمانية دون مراعاةالرؤية القومية التي من شأنها ان تبرز أهمية العمل في اطارالميزة النسبية وماتعكسه العلاقـــات الاقتصادية في الساحة الدولية من حيث أهمية الصادرات وتأثير الواردات على الميزان السلعي الغذائي ،واثرالاسعار العالمية على الانتاج القطرى والمساومة في السوق الدولية فضلا عما تؤدى اليه هذه الرؤية القومية من تعميق مكان السياسة الغذائية في استراتيجيات السياسات القطرية وفي اطار الاهداف القومية .

ثانيا - سياسات الاكتفاء الذاتي في خطط التنمية القطرية

تشترك جميع خطط التنمية في الاقطارالعربية . باستثناء العراق بالتركيز على سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي . فأكد القطرالسورى في خطته التنموية للسنوات ٧٦ - ٩٨٠ على تحقيق الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء والسلع الزراعية للصناعات الوطنية . وأكدت السعودية فـــي خطتها للسنوات (٨١ - ٨٦) بضرورة تكثيف الجهود للوصول الى الاكتفاء الذاتي . وايضاالتزمتـــا المغرب وتونس بهذا الاتجاه حيث أكد المغرب في المخطط الثلاثي الزراعي (٧٨ - ٩٨٠)ذلك وتونس في مخططها الخماسي (٧٧- ٩٨١). وكذلك الحال في البحث في الخطة الخمسية (٧٦ - ٩٨١) (٢) .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - برامج الامن الغذائي - الخرطوم ٩٨٠ الجزء الاول ص/١٠١

(٢) المنظمةالعربية للتنمية الزراعية المرجع السابق

اما العراق فقد انفرد باتخاذ موقف قومي في خططه التنموية فقد تضمنت الخطة الاقتصادية القومية (٧٦ - ٩٨٠) تأكيدا على ضرورة تحقيق فائض من خلال رفع معدل النمو بما لايقل عن ٧/خلال سنوات الخطة وتوفير فائض من الحبوب لمواجهة جزء من الطلب القومي وهكذا فقدت الدول العربية الهدفين معا القطرى والقومي .

من هذا المنطلق تبلور الاتجاه في ان يكون مضمون استراتيجية الامن الغذائي العربي في اطار التخصص الانتاجي ووفقا لمبدأ الميزة النسبية التي يتمتع بها كل قطر عربي . وبرزت في الوقت ذاته النظرة الجدية للعمل العربي المشترك في مجال الزراعة والغذاء بغرض تحقيق سياسة التبادل التجارى بين دول المجموعة العربية كوسيلة فعالة لتحقيق الامن الغذائي العربي ووضع اسس جديدة لتقسيم عربي للعمل من شأنه ان يكون هناك دعم للدول التي تمتلك الموارد الطبيعية من قبل الدول التي لاتمتلك هذه الموارد وتمتلك الفوائض المالية وان تختص هذه الاخيرة في توفير مستلزمات الانتاج وبهذا يتحقق نوع من التخصص الانتاجي وفق الميزة النسبية .

ثالثا - مبدأ الميزة النسبية في مشروعات برامج الامن الغذائي العربي

بعد فشل سياسات الاكتفاء الذاتي التي طبقتها جميع الاقطار العربية اتجهت دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية نحو اعداد برامج للامن الغذائي العربي ،وتم انجاز هذا البرامج في بداية عام ١٩٨٠ باعتماد مبدأ الميزة النسبية الركن الاساس في الاستراتيجية المقترحة لمشروعات هذا البرنامج وذلك في ضوء ماتتمتع به كل دولة عربية من امكانات مادية وموردية من اجل تحقيق أعلى انتاجية ممكنة وبأفضل استغلال مستطاع للموارد .

وهكذا تم اختيار مشروعات البرامج البالغة (١٥٣) مشروعا منها (١٤٥) مشروعا قطريا و(٨) مشروعات قومية ،وفي ضوء هذا التوجه تم تحديد عدد من الاقطار العربية التي تمتلك المواصفات المناسبة لتنفيذ مشروعات البرامج ،وتتمثل هذه الدول بالسودان والعراق وسوريا والمغرب والجزائر وتونس والسعودية واليمن ولبنان وموريتانيا وسلطنة عمان والصومال ،وتم تحديد المشروعات القومية باشراك اكثر من دولة عربية في تنفيذها بحيث تمتلك كل منها من الموارد والامكانات التي تجعلها اكثر قدرة على الاسهام في زيادة معدلات الانتاج .

رابعا - الاثار الايجابية لبرامج الامن الغذائي في اطار الميزة النسبية

استهدفت برامج الامن الغذائي العربي تضييق الفجوة الغذائية ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتوفير فائض للتبادل التجارى البيني وانتاج سلع للتصدير ،وهذا من شأنه ان يعجل في التكامل العربي .

وحول زيادة الانتاج استهدف البرامج تحقيق زيادة في انتاج الثروة السمكية بنسبة ٨ر٧١٪ في عام ٩٨٥ و٤٤ر٨٦٪ في عام ٢٠٠٠ وتحقيق زيادة في القمح بنسبة ٨ر٢٧٪ في عام ٩٨٥ ونحو

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - برامج الامن الغذائي العربي - الجزء الاول - الاستراتيجية ص /١٦٣ - ١٦٨

٤ر٣٧٪ في عام ٢٠٠٠ أى ان تحقق الامة العربية زيادة في انتاجها بمقدار الثلث وبالنسبة للحبوب عامة قدرت الزيادة في ضوء الميزة النسبية بنحو ٨ر١٧٪ و٢٨٪ في العامين المذكورين . وبالنسبة للسكر قدرت الزيادة بنسبة ٧ر٣٤٪ و٢٤٪ والزيوت ٢ر١٩٪ و٣٨٪

وبالنسبة للفجوة الغذائية ، فقد استهدفت مشروعات البرامج رفع نسبة الاكتفاء الذاتي الى اكثر من ١٠٠٪ في بعض المحاصيل والى خفض هذه الفجوة في المحاصيل الاخرى .

وفيما يتعلق بنسبة الاكتفاء الذاتي ، فقد استهدفت البرامج رفع هذه النسبة الى نحو ٧ر١٣٠٪ من الذرة الرفيعة في عام ٢٠٠٠ والشعير بنسبة ٧ر١١٢٪ واللحوم البيضاء ٣٩ر١٠٨٪ والبيض والاسماك ٩ر١٤١٪ . ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من ٥٧ر٦٢٪ بدون البرامج الى ١ر٨٠٪ في ظل البرامج وذلك في عام ٢٠٠٠ والسكر من ٧ر٥٥٪ الى نحو ٠ر٦٩٪ واللحوم الحمراء من ٦ر٥٦/الى ١ر٦٤٪ والالبان من ٧ر٧١٪ الى ٩ر٨٢٪ وذلك في عام ٢٠٠٠[(١)] .

فوائض الانتاج في ظل البرامج

من المؤكد ان تطبيق مبدأ الميزة النسبية يحقق تطورا كبيرا في الانتاج والانتاجية وفي ضوء هذه الاستراتيجية قدرت دراسة البرامج ان يحقق العراق ٣١٨٩ (الف طن) من القمح و١٧٧ (الف طن) في تونس ونحو ٣٧٧٦ (الف طن) في السودان . ومن الزيوت النباتية نحو ٩٨٤ (الف طن) في السودان و(٨٨) الف طن في تونس ، ومن السكر قدرت الزيادة بنحو (١٥٠٠) الف طن السودان و٧ر٥٥ (الف طن في الصومال ، وهكذا بالنسبة للمحاصيل الاخرى كما في الجدول التالي

جدول (٧)

الفوائض من المحاصيل والمنتجات الغذائية الممكن تحقيقها في عام ٢٠٠٠ في ظل برامج الامن الغذائي وتطبيق مبدأ الميزة النسبية (الكمية الف طن)

القطر	السلعة	الفائض	القطر	السلعة	الفائض
العراق	قمح	٣١٨٩	الصومال	زيوت	٢٨
	ذرة شامية	٥٥٦		لحوم حمرا	١٢٣
	البان	٩٨٦		اسماك	٨٩ر٧
				سكر	٥٥ر٧
تونس	قمح	١٧٧	المغرب	اسماك	٨٥٩
	زيوت	٨٨		ذرة رفيعة	١٤
	البان	٣٥ر٨		شعير	٢٨٩
	اسماك	٢٥ر٩			
السودان	ذرة رفيعة	٣٣٧٦	سوريا	ذرة رفيعة	١٤
	زيوت	٩٨٤		شعير	٢٨٩
	سكر	١٥٠٠	اليمن	اسماك	٣٣٢ر٥
	لحوم حمراء	١٧٠			
	البان	١٢٨	موريتانيا	اسماك	٦٥٣

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - برامج الامن الغذائي - الاستراتيجية - ص/١٦٧

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - برامج الامن الغذائي - الجزء الاول - الاستراتيجية ص/١٦٠ - ١٦٦

وتجدر الاشارة الى ان الفائض المقرر تحقيقه في البلدان المذكورة ، هو اضافة لما تحققه تلك البلدان من الانتاج من هذه المحاصيل .

وفيما يتعلق برفع مستوى التبادل التجاري البيني - فهناك ميزتان لهذه الزيادة أولاهما تتعلق بتوسيع نطاق التجارة البينية التي تراوحت بين ٣ - ٨٪ خلال السنوات السابقة ،وبالتالي التغلب على ضرورة الفائض المتاح للتبادل التجاري العربي والثانية تتعلق بدفع عجلات التنمية في الاقطار العربية من حيث امكانية اعتمادها على قوى من الدفع الذاتي ،وذلك من خلال توفير النقد الاجنبي المخصص لاستيراد المواد الغذائية بتحويله لتمويل التنمية عن طريق زيادة الصادرات .

اما عن قيمة الزيادة التراكمية في انتاج البرامج فقد قدرت بنحو ١٣ر٦٨مليار دولار خلال الفترة ٩٨٥ - ٢٠٠٠، اى ان القيمة التراكمية للفجوة الغذائية تنخفض من ١٦٩ر٦٣ مليار دولار بدون البرامج الى نحو ١٠١ر٥٠مليار دولار في ظل تنفيذ مشروعات البرامج موزعة على مختلف المحاصيل .

وحول آثار الميزة النسبية على الميزان التجاري الغذائي : فانه يتحصل من خلال خفض حجم الفجوة الغذائية ومايتبعها من خفض الواردات . وتزداد الاهمية عند تجاوز الصادرات للواردات .

خامسا - الميزة النسبية والاستراتيجيات البديلة بعد الجات

ان تطبيق مبدأ حرية التجارة سيؤدى الى رفع الدعم عن سلع الغذاء المنتجة في الدول المتقدمة مما يتبع ذلك حصول زيادة في الاسعار لسلع الغذاء المصدرة وبالتالي ارتفاع تكاليف الواردات هذا ومن جهة اخرى فان مبادىء الجات تقضي بضرورة رفع الحواجز الكمركية مما يجعل التبادل التجاري يخضع لمبدأ المنافسة الحرة الامر الذى يتوجب معه على البلاد العربية خفض تكاليف الانتاج وتحسين نوعية المنتجات لتكون قادرة على المنافسة في السوق الدولية ، ولن يتأتى ذلك دون تطبيق مبدأ الميزة النسبية التي هي العامل المؤثر في خفض كلفة الانتاج ،خاصة اذا ماتآزر معها استخدام وسائل الانتاج العلمية الحديثة .

ومما ينبغي التأكيد عليه ان الفترة الزمنية التي حددتها الجات للدول النامية لتكييف سياساتها الانتاجية على اساس المنافسة الحرة - وعليه فان الدول العربية مدعوة للاستفادة من هذه المدة المحددة بعشرة سنوات وذلك من خلال وضع سياسات بديلة يمكن ان تتوائم مع المتغيرات الدولية الجديدة في العلاقات التجارية الخارجية ،كما يمكن الاستفادة من بعض التسهيلات التي منحتها الجات للدول النامية كجواز منح الدعم في احوال خاصة .(١)

سادسا - توجهات الاستراتيجية البديلة

ان تحقيق درجة متقدمة من الاكتفاء الذاتي على المستويين القطرى والقومي يتطلب تحليل واقع وافاق الانتاج الغذائي العربي في ضوء مبدأ الميزة النسبية ،وذلك من خلال اختيار

(١) هذا مانص عليه الملحق رقم (٢) في اتفاقية الجات -
انظر المنظمة العربية للتنمية الزراعية - تقييم الاستراتيجيات البديلة - المرجع السابق ص /١٣٦

آلية مناسبة تقوم بهذه المهمة ،وتتمثل أفضل هذه الاليات بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية التي بمقدورها تحديد أبعادالميزة النسبية لكل قطر عربي من خلال عقدالدراسات اللازمة لذلك بحيث يتحقق لجميع الاقطار العربية الاستخدام الامثل للموارد وتثبيت دعائم التكامل الزراعي بينها . مع الاخذ بعين الاعتبار أهمية تطوير دورالحكومات العربية بتوجيه الاستثمارات والانفاق العام لتصحيح فرص تعميق الميزة النسبية عبراستراتيجية لاحلال الواردات وتشجيع تنمية انتاج محاصيل التصدير وتطوير العمليات والمراحل التسويقية وكذلك عقدالمؤتمرات واقامة الندوات وورش العمل الخاصة بالتعريف بفرص ومجالات الاستثمار المرتبطة بالميزة النسبية ومايتصل بها من مختلف حلقات الانشطة الانتاجية والتسويقية .

نخلص : من كل ماتقدم ان فشل تحقيق نسبة معقولة من الاكتفاء الذاتي هو السياسات الخاطئة التي اتبعتها الاقطارالعربية في ظل التقوقع القطري ودون جعل الانتاج خاضعا لمبدأ الميزة النسبية ، مما ادى ذلك الى تبديد الموارد وهدرها واضاعة الجهود والزمن خاصة ان هذا الاتجاه قد دفع بالدول العربية الى التوسع الافقي من اجل تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي والذى لم يحقق نتائج مشجعة ، فضلا عن التكاليف الكبيرة التي اقتضاها هذا التوسع لاحتياجه الى استثمارات كبيرة والتي تتسم ببطء المردود ،وفضلا عن ان عدم تكامل متطلبات هذا التوسع من حيث توفير كامل حلقات البنى الاساسية كاقامة مشاريع الرى والصرف وتعبيد الطرق الريفية وايصالها بالطرق الرئيسية ،كل ذلك قد أدى الى نتائج عكسية كانت في مقدمتها تدهور الاراضي الزراعية وتحقق خسائر جراء عمليات الاستصلاح المبتورة خاصة اذا ماعلمنا ان تكلفة استصلاح هكتار واحد من الاراضي الزراعية تتراوح بين ١٠٠ - ٥٠٠ دولار في المناطق المطرية وحوالي ١٥٠٠ - ١٠٠٠٠ دولار في الاراضي الاروائية حسبما اوضحته احدى دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١) .

وينبغي ان تهتم الدراسات المطلوبة لتحديد الميزة النسبية لكل قطر بالتعرف على واقع وآفاق الميزة النسبية للمنتجات الزراعية العربية مقابل السلع المثيلة المستوردة من خارج الاسواق العربية ،واجراء نفس التحليل للميزة النسبية للمنتجات الزراعية فيمابين الاقطار العربية وتحديد القطر المناسب لانتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في ذلك القطر.

ان نجاح تحقيق هذه الاهداف توءكده جميع الدلالات العلمية والدراسات الاقتصادية والفنية من حيث امكانية تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي على المستويين القطري والقومي خاصة اذاماتم القضاء على العقبات التي اعترضت في السابق مسيرة العمل العربي المشترك والتي جاء قيامها كفعل لرد فعل بعيدا عن مقتضيات الاقتصاد العربي وبعيدا عما يتمتع به كل قطر من مزايا نسبية .

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - تقييم الاستراتيجيات البديلة - المرجع السابق ص/٤٩

الفـــرع الثالـــث

تنسيـــــــق وتبـادل البحوث والخبرات واساليب الانتـاج الحديثة

أولا - واقع العمل العربي المشترك في مجال البحث العلمي الزراعي

شهدت معظم اقطار الوطن العربي نشاطا ملحوظا في مجال البحث العلمي والتقانـــة الزراعية ، فقد استحدثت بعض الدول العربية ضمن البرامج والمشروعات التنموية اساليـــب تكنولوجية حققت زيادات كمية وتقدم نوعي في انتاج بعض المحاصيل والمنتجات الحيوانية ومن هذه المناهج المستخدمة منهج الانتشار ومنهج المدخلات عالية العوائد اضافة الـــى التوسع في استخدام الحزم التكنولوجية المتكاملة . وقد شملت النماذج التكنولوجية المستخدمة مجالات تحسين البذور وانتخاب اصناف عالية الغلة وخاصة بالنسبة لتطوير قطاع الحبـــوب واختيار السلالات الجيدة لحيوانات التربية لاغراض اللبن واللحم . كما انتج البعض عمليـات زراعة الانسجة ،وخاصة في مجال التمور وبعض الحاصلات البستانية ،وممارسة عمليات اعداد التربة والحصاد والبذار الالي واساليب الرى الحديثة ومعاملات التسميد المتطورة وانتاج الاعلاف غير التقليدية . كما اتجهت بعض اقطار الوطن العربي بتنفيذ سياسات الاصلاح الزراعي.

ان هذه التوجهات ظلت حبيسة العمل القطرى رغم قيام بعض المشروعات المشتركة والتي يمول قسما منها من قبل صناديق التمويل العربية والتي أسست من اجل توفير قدر من التمويل الميسر كما أدى قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى اعداد مجموعة من الدراسات العلمية ذات العلاقة بالتغيير التكنولوجي .

لقد كان من نتيجة انعزال البحث العلمي قطريا ان تضائلت فرص تلاحق الخبـــرات والتنسيق بين مراكز البحث العلمي العربية . الامر الذى أوجب على الدول العربية ان تسعى حثيثا بنحو العمل العربي المشترك في مجال البحث العلمي لتضييق الفجوة التكنولوجية التي تزداد يوما بعد آخر ،وان البلاد العربية لم تزل تعيش على هامش الثورة العلمية والتقانية يؤكد ذلك انخفاض نسبة مساهمتها في اجمالي تجارة التكنولوجيا العالمية حيث النسبة بين ٦ - ١٢٪ وهي تمثل نحو ٦ر٥ مليار دولار[١] . يضاف الى ذلك سيطرة مؤسسات دولية على هذه التجارة مما أضعف من امكانية المنافسة في هذه السوق التجارية[٢].

ان هذا الواقع يستدعي بجدية قيام تنسيق فعال بين البلاد العربية في مجال نقـــل التكنولوجيا وتطويعها بما يلائم حاجة الوطن العربي .

ثانيا - مبررات تنسيق وتبادل البحوث والخبرات بين البلاد العربية

أوضحت لنا مقدمة هذه الدراسة مدى قصور الانتاج الزراعي عن مواكبة الطلب عليـــه وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي واتساع حجم الفجوة الغذائية وتزايد قيمتها سنة بعد اخرى ورغم توفر كافة الامكانيات الطبيعية والبشرية . وتؤكد دراسة للمنظمة العربية للتنمية

---

(١) مؤتمر الملكية الصناعية ونقل التكنولوجيا الى البلاد العربية المنعقد في بغداد - ١٩٧٧

(٢) انطونيوس كرم - العرب امام تحديات التكنولوجيا - عالم المعرفة - العدد/٥٩ص - ١١٠

الزراعية ان استخدام نحو ٥٠٪ من مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الدول المتقدمة يمكن للوطن العربي مضاعفة انتاجه لما يسد حاجة خمسة اضعاف من سكانه الحاليين .

ان اكتساب وتطوير التكنولوجيا يتطلب تضافر جميع الجهود العربية ،كما حصل ذلك في بعض البلدان المتقدمة بل ان هذه البلدان نفسها تسعى دوما رغم تقدمها للحصول على مزيد من التكنولوجيا ، وهذا ما اكدته بعض البحوث من أن المملكة المتحدة دفعت حوالي ١٧٥/ مليون جنيه استرليني لاستيراد حقوق الترخيص لبعض الانشطة التقانية (١)

يؤكد هذا الواقع التخلف في مجال التكنولوجيا ضرورة التعاون فيما بين البلاد العربية نظرا لتزايد حجم الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة والتي تتعاظم باستمرار وبسرعة مذهلة ذلك ان احدى الدراسات تشير انه يتمخض عن كل يوم نحو(٥٠٠) اختراع تقريبا ونحو(١٨٠) الف اختراع سنويا (٢) .

اختلال التوازن بين الزراعتين العلمية والتقليدية

هناك العديد من الاسباب لقيام عدم التوازن بين الزراعتين التقلدية والعلمية وحصول الفجوة التقانية ولعل اهمها :

- التطورالسريع للبحث العلمي والتقانة في البلدان المتقدمة وتأخر الدول العربية في هذا المضمار .
- استمرار الدول العربية على اتباع نمط الزراعة التقليدية باعتمادها على (هبة الطبيعة) وعدم الاخذ باسباب التطور (هبة الانسان).
- تحول الانتاج الزراعي في الدول المتقدمة الى زراعة اتخذت طابع الصناعة المرتكزة على التقانة المتطورة .
- تطبيق الدول المتقدمة سياسة حماية الانتاج المحلي فيها بدعمها للاسعار وفرض قيود كمركية .
- جعل الزراعة في الدول العربية تتحمل تكاليف حماية القطاع الصناعي وحماية المستهلكين
- تأثير التشوهات السعرية عالميا ومحليا في عدم تخصيص الموارد بشكل عادل بين الدول

ثالثا - الفجوة الغذائية التكنولوجية في الزراعة العربية

ان اهم مؤشرات هذه الفجوة تكمن في ١ - مستوى استخدام مستلزمات الانتاج ٢ - معدل الانتاجية .

١ - مستوى استخدام مستلزمات الانتاج

ويتمثل هذا المستوى في نصيب الوحدة الارضية من العمالة الزراعية ونصيب الوحدة الارضية

(١) د. محمد حلمي مراد - بحث عن نقل التكنولوجيا مقدم الى الاجتماع الاستشارى الاقليمي لنقل التكنولوجيا المنعقد في ليبيا عام ١٩٧٥

(٢) د. محمد حسن عباس - الثورة التكنولوجية - اثارها الاقتصادية والوسائل القانونية للانتقال الى حصرالتكنولوجيا - مجلة مصرالمعاصرة - العدد- ٣٤٢السنة ١٠١/٩٧١ص

من المكائن والمعدات الرأسمالية ومستوى استخدام الاسمدة الكيميائية (N - P - K)

أ - نصيب الوحدة الارضية من العمالة

لاتزال الدول العربية تستخدم اساليب تقليدية في الزراعة باعتمادها النمط المكثف للعمل " Labour Intensive " فقد بلغ هذا المعدل في الوطن العربي(٩٣)عامل لكل مائة هكتار وذلك في الفترة ٧٩ - ٩٨١ في حين بلغ هذا المعدل في الدول المتقدمة (١٠) وفي امريكا الشمالية (٢)وفي اوربا الغربية (١٨)عامل وفي الدول النامية (١٢٤)وفي اسيا (١٦٩) عامل وفي افريقيا (٨٣) عامل ،ورغم تناقصه في البلاد العربية الى (٨٠)عامل في عام ١٩٨٥ و(٨١)عامل في عام ١٩٩٠ لكل مائة هكتار ،فانه لازال مرتفعا قياسا للدول المتقدمة [1] . وكما هو مبين في الجدول ( ) .

ب - نصيب الوحدة الارضية من المكائن والمعدات الرأسمالية

بلغ متوسط نصيب الوحدة الارضي من الجرارات في الوطن العربي نحو(٩)جرار لكل مائة هكتار مقابل (٣٢)جرار كمتوسط للدول المتقدمة و(٧٥)جرار للدول الاوربية و(٢٣)لامريكا الشمالية وكما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٨)

نصيب الوحدة الارضية من العمالة والجرارات والاسمدة

في الوطن العربي

مقارنة بالدول المتقدمة والنامية للفترة ٧٩ - ٩٩٠

الوحدة - ١٠٠ هكتار
الاسمدة - N-P-K
١٠٠ طن - هكتار

المناطق	١٩٧٩ - ١٩٨١			١٩٨٥			١٩٩٠		
	عامل	جرار	سماد	عامل	جرار	سماد	عامل	جرار	سماد
الدول المتقدمة	١٠	٢٧	ص١١	٩	٣٠	١ر١٢	٨	٣٢	٨ر١٠
- امريكا الشمالية	٢	٢٣	٦ر٩	٢	٢٣	٣ر٩	١	٢٣	٨ر٧
- اوربا الغربية	١٨	٧٧	٢ر٢٣	١٥	٨٧	٨ر٢٢	١٦	٧٥	٨ر١٨
الدول النامية	١٢٤	٥	٦ر٤	١٣١	٦	٦ر٤	١٣٦	٧	٨ر٤
- افريقيا	٨٣	١	٠ر٨	٨٧	٢	١	٩٣	٢	١ر١
- اسيا	١٦٩	٨	٦ر٢	١٨٠	١٠	٩	١٨٩	١٢	٣ر١٢
الوطن العربي	٩٣	٧	١٢	٨٠	٧	١١	٨١	٩	١٣

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الندوة القومية للتغير التكنولوجي - جدول(١)ص/٢٦ عن

FAO-production year book-1991

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الندوة القومية للتغير التكنولوجي في الزراعة العربية - ٩٩٣ - ص/٢٤

(٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - المرجع السابق - ص/٢٤ وايضا :

FAO-production year book - 1991

ج - مستوى استخدام الاسمدة الكيميائية (N-P-K)

أوضحت تقارير(FAO) ان استخدام الاسمدة في الوطن العربي بلغ نحو(١٢)طن لكل مائة هكتار خلال الفترة ٧٩ - ٩٨١ ونحو(١٣) طن في عام ٩٩٠ بينما بلغ المتوسط في اوربا الغربية نحو(٢ر٢٣)طن لكل مائة هكتار خلال الفترة ٧٩ - ٩٨١و(٨ر١٨)طن في ١٩٩٠

٢ - معدل الانتاجيـــة

يعتبر موءشر معدل الانتاجية من الموءشرات الهامة لتحديد مستوى التقدم التقاني في اى بلد . ويتوضح ذلك من الوقوف على الانتاجية في القطاعين النباتي والحيواني العربي

أ - الانتاجية في القطاع النباتي

يساعد هذا الموءشر على عقد المقارنة بين دولتين اوفي الدولة الواحدة خلال فترة زمنية ، ويلاحظ انه رغم تحقق تطور في البحوث العلمية العربية واستخدام تقانات متطورة في الزراعة فان انتاجية محاصيل الغذاء الرئيسية لازالت متدنية ، اذ انهابلغت في الحبوب نحو ١ر٢٨ طن /هكتار في عام ١٩٩٠ في المتوسط فيما بلغت في المتقدمة في نفس العـــام نحو ٣ر٣طن /هـ وفي البلاد النامية ٢ر٤ طن/هـ

جـــدول (٩)

الانتاجية لمجموعة الحبوب والقمح لبعض مناطق العالم والبلاد العربية خـلال الفترة ٧٩ /٨١ - ١٩٩٠ الانتاجية - كغم /هكتار

المنـاطـــق	الحبـــــوب			القمـــــح		
	متوسط٧٩/٨١	١٩٨٥	١٩٩٠	متوسط٧٩/٨١	١٩٨٥	١٩٩٠
الدول المتقدمة (١)	٢٦٢٦	٣٠٣٦	٣٣٠٢	٢٠٥٩	٢٢٩٧	٢٨١٥
- امريكا الشمالية	٣٧٣٥	٤١٨٤	٤٢٠٩	٢١٤٦	٢٢٦٠	٢٥٢٥
- اوربا الغربية	٣٧٢٥	٤٣٨٤	٤٢٩١	٢٧١٤	٤٥٧٣	٤٨٢٩
الدول النامية (٢)	١٨٩٥	٢٢٠٣	٢٤٠٤	١٦٣٨	٢٠٥٨	٢٢٦٠
- افريقيا	٩٢٩	١٠١٧	٩٩٤	٨٩٨	١١٥١	١٢٣١
- اسـيا	١٩٠٤	٢٠٢٩	٢٧٧٠	١٧٠٢	٢١٣٣	٢٣٥٦
الوطن العربي (٣)	١٠٦٢	١١٥٣	١٢٨٠	١٠٣٤	١٤١٧	١٧٦٧
(١) ٪			٪٣٩			٪٦٤

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - ندوة التغير التكنولوجي - جدول (٢)ص ٢٩

هذا وتتماثل الصورة بالنسبة للمحاصيل الاخرى باستثناء الرز اذ تقترب انتاجيته من الانتاجية في المتقدمة .

ب - الانتاجية في القطاع الحيواني

ان رفع مستوى الثروة الحيوانية يقتضي ادخال التكنولوجيات المتطورة الكيميائية اوالحيوية . وان ابرز موءشرات الانتاجية في القطاع الحيواني هو انتاجية حيوانات اللبنى الابقار ووزن الذبيحة .

لقد بلغ متوسط معدل الادرار في البلاد النامية نحو ٨٢٠كغم /حيوان في عام ١٩٩٠ هذا في حين بلغ في المتقدمة نحو ٣٦٠٥كغم /حيوان في العام المذكور اى بنسبة ٥ر٢٢٪ من نظيره في المتقدمة و٥ر١٢٪ من نظيره في امريكا الشمالية حيث بلغ متوسط دولار فيها نحو ٦٥٦٤كغم /حيوان

جدول رقم (١٠)

معدلات الادرار للوحدة الحيوانية من الابقار في مناطق ودول العالم كغم/حيوان

المناطق والدول	متوسط ٨١/٧٩	١٩٨٥	١٩٩٠
الدول المتقدمة (١)	٣١٥٣	٣٣٨٨	٣٦٠٥
- امريكا الشمالية أ	٥٢٤٠	٥٧٤٣	٦٥٦٤
- اوربا الغربية ب	٣٧٢٥	٣٨٩٩	٣٧٧١
الدول النامية (٢)	٦٨١	٧٤٠	٨٢٠
- افريقيا	٣٤٣	٣٤٤	٣٧٠
- اسيا	٦٩٦	٨٢٤	٩٨٧
الوطن العربي (٣)	١٠٩٠	١١٧٧	١٢٨٣
٣ : ١			٣٦٪
١:٣ - أ			٢٠٪

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الندوة القومية للتغير التكنولوجي - جدول (٤) ص/٣١
والمرجع المستند اليه FAO-production year book. 1987-1990

اما بالنسبة للاقطار العربية فقد بلغ المعدل نحو ١٢٨٣كغم/حيوان في عام ١٩٩٠ ويمثل نحو ٣٦٪ من نظيره في الدول المتقدمة و٢٠٪ من نظيره في امريكا الشمالية .

اما بالنسبة للحوم فتتمثل الفجوة في ان وزن الذبيحة في البلدان النامية بلغت في عام ١٩٩٠ نحو ٦٨٪ من نظيرتها في الدول المتقدمة و٥٧٪ بالنسبة لامريكا الشمالية حيث يبلغ في الاولى نحو ٢٤٤كغم /حيوان وفي الثانية ٢٩٣كغم /حيوان . اما البلاد العربية فيبلغ وزن الذبيحة ١٤٨كغم/حيوان وبنسبة ٦١٪ من نظيره في المتقدمة و٥١٪ لنظيره في امريكا الشمالية .

رابعا - اثر استخدام التقانة الزراعية في الوطن العربي

اظهرت استخدامات التقانة المتطورة في السنوات الاخيرة تحسن في مستوى الانتاجية في بعض الاقطار العربية ، اذ ارتفع هذا المعدل في القمح في السودان من ١٤٠كغم/هـ في الستينات الى ٤٠٠٠كغم/هـ في المراكز البحثية في منتصف التسعينات وكذلك عند بعض المزارعين . وفي مصر ارتفعت انتاجية القمح من ٣٨ر١طن /فدان الى ٣٠ر٢ ن/فدان وكذلك الارز والذرة . وفي سوريا ازداد انتاج القمح بنسبة ١٩٦٪ فـ عام ٩٩٢عنه في عام ٩٧٥ وارتفعت في الذرة الصفراء بنسبة

١٠٨٤٪ في عام ١٩٩٢ عنه في عام ١٩٧٥ وكذلك الحال في القطن ، وفي العراق ارتفعت الانتاجية من نحو ٧٥٠كغم/هـ الى نحو ٣٥٠٠كغم /هـ وفي المراكز البحثية ولدى بعض المزارعين الذين استخدموا التقانات المتطورة ارتفعت الى نحو ٤٠٠٠كغم /هـ

وهكذا يمكن من خلال التنسيق في البحث العلمي والخبرات يمكن تعميم هذه النتائج على بقية اقطار الوطن العربي التي لازالت الانتاجية متدنية فيها .

خامسا - الاستراتيجية البديلة للعمل العربي المشترك

ان تحقيق نقلة نوعية في الزراعة العربية وتضييق حجم الفجوة التكنولوجية وايقاف توسعها يتوقف على قيام عمل عربي مشترك وجاد وذلك من خلال التوجهات التالية :

- التركيز على المحاور الاساسية اللازمة لتحقيق التحول من استخدام الاساليب الانتاجية التقليدية الى الاساليب المتطورة الحديثة ،وتتمثل هذه المحاور في : توليدوابتكار التكنولوجيا التي تتطلبها عملية التنمية الزراعية وتطويع التكنولوجية المنقولة من الدول المتقدمة بما يتلائم والظروف العربية وايصال نتائج البحث العلمي والتكنولوجيا المطوعة الى المنتجين بأفضل الوسائل وأقل التكاليف الممكنة .
- تنسيق التعاون بين المراكز البحثية القطرية أولا وتوحيد هذه المراكز فيما بين البلاد العربية ثانيا
- قيام المراكزالبحثية بالدور الاساسي في تفعيل النشاط البحثي بالنسبة للمحورين المتعلقين بابتكار التكنولوجيا وتطويعها ،ليأتي فيمابعد دور الاجهزة الارشادية بنقلها الى المنتجين .
- اعتماد الدراسات والبحوث المعدة من قبل المؤسسات العربية المتخصصة وفي مقدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية وجعلها منطلقا لأنشطة بحثية متقدمة ومتواصلة لمواجهة احتياجات التنمية في الوطن العربي .
- اعتماد السياسة البحثية العربية البديلة التوجهات ذات العلاقة بخطط وبرامج بحثية على المستوى القطرى وفي اطار رؤية قومية شاملة تتضمن السياسات الزراعية الملائمة لكل قطر عربي وفي ضوء مبدأ الميزة النسبية والعمل العربي المشترك وفي ظل بناء قاعدة معلومات تكنولوجية قومية .
- اقامة هيكل مركزى عربي يكون قادرا على تنفيذ الخطط البحثية ذات البعد القومي مع توفير المستلزمات الاساسية للبحث العلمي اللازم لتنفيذ الخطط البحثية من موارد بشرية ومادية ومالية .
- تكوين ادارة كفوءة ومقتدرة لتوجيه وتوظيف الموارد المتاحة لتنفيذ خطط التنمية .
- استمرارالتقييم العلمي لاداء البحوث العلمية وتحديد مواطن الضعف واستشكاف عوامل الاقتدار .
- رفع مستوى الارشاد الزراعي ليكون قادرا على توصيل النتائج البحثية الى المزارعين والمنتجين .

- تعزيز دور المشروع القومي الذى اعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية المتعلق بحصر وتطوير نظم البحوث الزراعية في المنطقة العربية وجعله المنطلق الاساس للعمل العربي المشترك في مجال البحث العلمي.

سبل معالجة الخلل في السياسة البحثية العربية

ابرزت الندوة القومية حول ادارة البحوث في الوطن العربي التي عقدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في بيروت عام ٩٩٤ضرورة تحليل ومراجعة سياسات البحوث العربية والتي اوضحت الخلل في هذه السياسات وعليه ينبغي للاستراتيجية البديلة معالجة هذا الخلل من خلال التوجهات التالية :(١)

- معالجة الظروف القطرية الخاصة المؤثرة في مسارات البحث العلمي في ضوء الرؤية القومية .

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - تقرير الندوة القومية لادارة البحوث في الوطن العربي - ١٩٩٤

- وضع سياسات بحثية على المدى الطويل وفي ضوء سياسات التنمية ،ومن خلال البعد القومي لهذه السياسات بدلا عن السياسات الارتجالية التي تفرضها ظروف التنمية القطرية الاثية :
- ضرورة قيام قمة بحثية في كل قطر بحيث تكون قادرة على التأثير في الاجهزة السياسية والتخطيطية وتعمل على استقطاب وتخصيص الموارد من خلال تنسيق الجهود بين الاجهزة البحثية والتخطيطية مع عدم اغفال النشاط البحثي في الجامعات اذ أصبح له دور مؤثر في التنمية كما هو الحال في الهند .
- ضرورة استمرار تدريب الباحثين بوجه عام وتدريب القيادات في مجال تقييم البرامج البحثية .
- ضرورة توفير كامل متطلبات مستلزمات المؤسسات البحثية ،مع توفير الموارد المالية للانفاق الجارى ورفع نسبته في الدخل القومي الزراعي ، اذ تشير البيانات المتاحة انخفاض نسبة التخصيصات في معظم البلاد العربية ،وهوما اوضحته احدى الدراسات الصادرة عن المنظمة اذ بلغت هذه النسبة في ميزانية الدخل القومي الزراعي نحو ٧٤ر٠٪ في اليمن و ٤ر٠٪ في العراق و ٣ر٠٪ في الجزائر و ٨٣ر٠٪ في السودان (١)
- التأكيد على فهم المعنى العلمي لاكتساب التكنولوجيا وذلك باستبعاد الفهم الخاطئ من ان اكتساب التكنولوجيا يعني امتلاك التكنولوجيا الجاهزة ، بينما المفهوم العلمي له هو امتلاك الخبرة في اى نشاط من نشاطات الحياه (٢).

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية - تقييم الاستراتيجيات البديلة - المرجع السابق جدول ٣ - ٣ ص/١١٤

(٢) د. طه النعيمي - الامين العام لاتحاد مجالس البحث العلمي - رأى اورده في نشرة الاتحاد الشهرية .

- تعزيز دور المنظمات العربية المتخصصة في الاسهام برفع مستوى البحث كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومركز " ايكاردا" وغيرها من المؤسسات العلمية المتخصصة .

سادسا - التوجه لتأسيس مركز قومي للبحوث العلملية العربية

ان اقامة مركز قومي لرعاية البحوث العلمية في مختلف اقطار الوطن العربي اصبح مطلبا ضروريا نظرا لاتساع حجم الفجوة التكنولوجية ، وتبعثر مراكز البحوث العربية - حتى على مستوى القطر الواحد - من جهة اخرى . وكانت هناك في العراق تجربة رائدة في هذا المجال هو تأسيس " المجلس الزراعي الاعلى " الذى كان يضم كافة الخبرات المتعلقة بالانشطة الزراعية المختلفة ،وكان باشرافه المركزى قد نسق الخطط الانمائية ذات العلاقة بالوزارات المعنية الثلاث وهي الزراعة والرى والصناعة .

ويظهر ان القطر العربي السورى قد سار على هذا المضمار حيث اسس مجلس زراعي اعلى .

ونرى من المناسب ان يقع الاختيار على المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتأسيس مركز اعلى مهمته التنسيق بين مراكز البحوث في الاقطار العربية واعداد برامج للبحوث الزراعية على غرار برنامج الامن الغذائي العربي . ويمكن لاحقا تطوير هذا المركز القومي ليكون مركزا متخصصا مستقلا يكون بمقدوره رسم السياسة الزراعية العليا للوطن العربي ويضع الخطط الزراعية القومية على غرار ماقامت به ( ) في سنوات سابقة باعداد مشروع زراعي عالمي اطلق عليه ( ).